وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry Of Higher Education And Scientifie Research

جامعة عباس لغرور – خنشلة-

Abbas Laghrour University – khenchela-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculty Of Economics,Management And commercial Sciences

قسم: العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي.

إعداد الطالب:

حمزه ساعي

إشراف الأستاذ(ة):

د.علّية برهوم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عادل بوعافية	أستاذ مساعد	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
علّية برهوم	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
شامية بن عباس	استاذ تعليم عالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry Of Higher Education And Scientifie Research

جامعة عباس لغرور – خنشلة-

Abbas Laghrour University – khenchela-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculty Of Economics,Management And commercial Sciences

قسم: العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي.

إعداد الطالب:

حمزه ساعي

إشراف الأستاذ(ة):

د.علّية برهوم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عادل بوعافية	أستاذ مساعد	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
علّية برهوم	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
شامية بن عباس	استاذ تعليم عالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

وقل رب زدني علما

الإهداء

بعد الصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد

ﷺ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين

الكريمين

وإلى الزميل حميدي محمد الذي كان بمثابة

الأخ الذي ساندني في مرحلة كانت صعبة إذ

كان السّند المعنوي في إتمام هذا العمل

واستمراره

كلمة شكر

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذة الفاضلة برهوم علّية

التي كانت بمثابة الدّليل لإتمام

هذا العمل الذي

أرجو من ورائه مواصلة درب

الإصلاح في جميع الميادين

إلى كل من علّمنا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	**I-III**
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال والملاحق	V-VI
مقدمة	أ-ط
الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر.	**2-30**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر	2
المطلب الأول: مفهوم الاصلاح الاقتصادي	2
المطلب الثاني: أسباب ودوافع الاصلاحات الاقتصادية	8
المطلب الثالث: برامج الاصلاح الاقتصادي وأجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر	9
المبحث الثاني: مناخ الإستثمار في الجزائر	17
المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار وأهميته	17
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار في الجزائر	19
المطلب الثالث: العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر	22
المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر (نظرة تحليلية)	24
المطلب الأول: عناصر مناخ الاستثمار	24
المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار و الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	25
المطلب الثالث: أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	29
خلاصة الفصل الأول	30

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	67-32
تمهيد	32
المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر	32
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال الألفية الثالثة	32
المطلب الثاني :تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية	37
المطلب الثالث: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2015/2020	41
المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).	43
المطلب الأول :استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة	43
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL	50
المطلب الثالث: المشاكل القياسية للنموذج	52
المبحث الثالث: تقدير نموذج أثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	54
المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة	54
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	55
المطلب الثالث:تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL	60
خلاصة الفصل الثاني	67
خاتمة	69

قائمة المصادر والمراجع	74
الملاحق	78
الملخص	83

فهرس الجداول ، الاشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	مكونات برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001	33
(2)	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	35
(3)	مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	35
(4)	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	37
(5)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019	38
(6)	تطور عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019	40
(7)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر وصافي التدفقات الوافدة 2015 -2020	41
(8)	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى	58-57
(9)	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	60-59
(10)	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	62
(11)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	62
(12)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	63
(13)	نتائج إختبار لاغرانش	64
(14)	إختبار توزيع البواقي	64
(15)	نتائج إختبار ARCH	65

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	حجم البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2001-2014)	10
(02)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019	39
(03)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر خلال 2020-2015	41
(04)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج المحلي)	42
(05)	منهجية إجراء إختبار الجذر الوحدوي	49

(06)	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى	56-55
(07)	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	57-56
(08)	تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء	61
(09)	نتائج إخبار استقرار النموذج	65

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تقدير نموذج ARDl	78
(02)	نتائج تحديد فترات الابطاء المثلى	78
(03)	نتائج إختبار الحدود	79
(04)	:نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل	79
(05)	نتائج إخبار لاغرانش	80
(06)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	80

مقدمة

تمهيد

يعيش العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي تختلف حدتها ومدى تأثيرها من أزمة لأخرى ومن دولة لأخرى حسب قوة اقتصادها وقدرتها على حل المشاكل فمنها أزمات محلية محدودة التأثير لا يتجاوز مداهاحدود الدولة أو جزء منها ولا يستغرق أثرها مدة طويلة إذ يتم التغلب عليها في فترة وجيزة، ومنها ما ينتقل إلى غيرها من الدول وقد يتوسع ليصبح ما يسمى أزمة عالمية تصيب العديد من الدول عبر العالم ويستغرق مدة طويلة من أجل تجاوزها قد يصل إلى سنوات، ولتجاوز هذه الأزمات والتخفيف من آثارها تلجا الدول بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تسريع وتيرة نمو الاقتصاد بعد تباطئها وتخفيف وقع الأزمة على المستويين الكلي والجزئي والانتقال إلى مستويات أحسن مما كانت عليها قبل الأزمة، وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية ردة فعل تتخذها الدول النامية لتجاوز الأزمات والتخفيف من حدتها وآثارها، فهي سلوك مستمر ومتواصل لدى الدول المتقدمة تسعى من خلالها إلى إحداث تسارع في نمو اقتصادياتها وتهدف من خلالها إلى استباق الأزمات قبل حدوثها. نظرا لعدم كفاية الإمكانيات المحلية والتمويل الداخلي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ تسعى الدول لاستجلاب التمويل الأجنبي عبر العديد من الطرق منها القروض الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق لجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في الإنتاج وتوفير مناصب الشغل ولهذا تتنافس الدول في استقطاب المستثمرين الأجانب عبر توفير جو مناسب وجذاب يضمن ممارسة أعمالهم بكل أريحية ويكفل لهم كل حقوقهم.

من أجل توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين الدوليين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وإعطائهم صورة شاملة حول مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال بالإضافة إلى اتجاهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، تقوم مؤسسات دولية وإقليمية ذات مصداقية عالية وسمعة طيبة بإصدار تقارير دورية تعطي تفاصيل كافية عن مناخ الاستثمار وعن سهولة ممارسة الأعمال في كل دولة في مؤشرات متخصصة، مع إعطاء ترتيب لأداء الدول على غرار الجزائر والتي شهدت العديد من برامج الاصلاح بهدف تحسين المناخ الاستثماري والرفع من

المستوى العام للاقتصاد من هنا جاءت الدراسة لتدرس مدى نجاعة هذه الاصلاحات فكان التساؤل كالاتي:

- **ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟**

الاسئلة الفرعية:

لمعالجة هذه الإشكالية يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية:

1.ما أهم الاصلاحات الاقتصادية في تم اعتمادها في الجزائر؟

2.ما أهم العوامل المتحكمة في المناخ الاستثماري للجزائر ؟

3.ما أهمية تبني اصلاحات اقتصادية جديدة بالنسبة للمناخ الاستثماري ؟

4.ما إمكانية وجود علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل بين الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة ومناخ الاستثمار؟

فرضيات البحث:

للموضوع مجموعة من الفرضيات نحاول من خلال هذه الدارسة اختبار صحتها، من أهمها ما يلي:

1. العديد من البرامج الاصلاحية تبنتها الجزائر تختلف اهدافها بما يتناسب والمناخ الاستثماري للدولة.

2.المناخ الاستثماري في الجزائر تتحكم فيه مجموعة من العوامل.

3.للإصلاحات الاقتصادية دور هام في تجاوز الأزمات الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد وجذب الاستثمارات المباشرة للجزائر

4.يرتبط المناخ الاستثماري للجزائر بعلاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بالاصلاحات الاقتصادية التي تبنتهاخلال فترة الدراسة .

اهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف الدراسة في:

1.التعرف على أهم أنواع الإصلاحات الاقتصادية وأهدافها.

2.التعرف على مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.التعرف على أهم التقارير الدولية والإقليمية التي تقوم بتقييم مناخ الاستثمار.

4.التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال فترة الدراسة .

5.إبراز أهمّية الإصلاحات في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر ومساعدتها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

أهمية البحث:

❖ تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصادات الدول، والاهتمام المتزايد به عالميا ومسارعة الدول المختلفة لتوفير مناخ جذاب للمستثمرين الأجانب قصد إشراكهم في تنميتها الاقتصادية.

❖ لفت الانتباه إلى أهمية توفير المناخ الاستثماري المناسب والجذاب الذي يجعل المستثمرين الأجانب يقصدون بلادنا بأموالهم واستثماراتهم ويفضلون إقامة مشاريعهم في الجزائر على إقامتها في دول أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

1.أسباب ذاتية:

شغفي بدراسة الاصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر والميل لمثل هذه البحوث والرغبة في الاطلاع عليها والتعمق فيها أكثر.

2.أسباب موضوعية:

- أهمية موضوع الإصلاحات الاقتصادية وضرورة إجرائه وتقييمه وإعطاء مقترحات قصد تحسينه وتوجيهه لتكون أكثر فائدة في تطوير الأداء الاقتصادي.

- الاهتمام المتزايد عالميا بالاستثمار الأجنبي المباشر ومسارعة الدول من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وما ينبغي على الباحثين من توضيح للجوانب التي يجب العمل عليها قصد اللحاق بركب الدول السباقة في هذا المجال.
- إبراز أهمية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار.

حدود الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة بشكل مركز ودقيق، قمنا بتحديد إطار الدراسة من خلال:

1.الحدود المكانية: قمنا بإجراء هذه الدراسة على الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، وتحليل مدى تأثيرها في تحسين مناخها الاستثماري.

2.الحدود الزمانية: تمتد فترة الّدراسة لهذا الموضوع على الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2022 مع تحليل آثارها على المناخ الاستثماري في آخر الإصدارات.

منهج وأدوات البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الدراسة فإننا لجأنا إلى استخدام مجموعة من المناهج المختلفة والمستخدمة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليل في طرح الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار ، وكذا الاعتماد على الادوات التالية في جمع البيانات اللازمة بالدراسة واهمها: المراجع المختلفة من الكتب، المجلات، الأطروحات، رسائل الماجيستير.

الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل تحميل بعض المراجع والدراسات الغير موجودة في المكتبات، كما تم الاستعانة ببعض التقارير والاحصائيات المنشورة من طرف مختلف الهيئات الحكومية والادارية الدولية (دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، تقارير صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي WB،كما نعتمد على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية مزودة بالتحاليل البيانية وهذا ما تتطلبه مثل هذه الموضوعات، ويعتمد الجانب التطبيقي على المنهج الإحصائي والقياسي الكمي للتمكن من تحليل النتائج من خلال الإحصائيات المتعلقة

بالموضوع وتفسيرها ومن أجل ذلك وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).، وذلك بالاستعانة ببعض البرامج المعلوماتية المتخصصة في الإحصاء: EVIEWS (10) , EXELS,

الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى لدلال بن سمينة 2013:

أطروحة دكتوراه بعنوان "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، هدفت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرفت نموا ملحوظا خلال هذه الفترة، والناتج أساسا من الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف، كما بقي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري جد محدود.

- الدراسة الثانية: لعبد الرحمن تومي 2011:

كتاب بعنوان "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** "صادر عن دار الخلدونية الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أنه وبعد انقضاء عشرية كاملة من الإصلاحات ومن البناء تميزت بالحفاظ على الاستقرار وتحسين كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وجعلت من الجزائر بلدا يحقق إنجازات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد الاجتماعي والأمني، وتطرقت الدراسة إلى أهم المنجزات التي تم تحقيقها من هذه الإصلاحات عبر مؤشرات كمية كلية مثل إجمالي الدين العام والاحتياطي النقدي ومعدلات النمو والبطالة وغيرها ...، كما قامت الدراسة بمحاولة رسم الاتجاه العام الذي يجب أن تكون عليه بوصلة الإصلاحات المستقبلية التي لا يمكن

أن تستثني الفعل السياسي والمجتمع المدني والساحة الثقافية وثوابت الأمة وأن لا تتجاوز مطالب الشباب.

- الدراسة الثالثة لراضية اسمهان ،خزاز 2012:

رسالة ماجستير بعنوان "**دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**"، وقد خلصت الدراسة إلى أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012) دور إيجابي ومدعم على التعليم الصحة، الدخل، وأمن الإنسان كمعايير أساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وقد اتضح ذلك جليا من خلال المؤشرات الكمية لكل معيار من المعايير، وبالرغم من ذلك إلا أن النتائج تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، وهو ما يؤكد أن تحقيق تنمية حقيقية بقدر ما يتوقف على أهمية الموارد المادية والمالية التي ينبغي توفرها فهو يتوقف أيضا وإلى حد بعيد على توفر آليات التسيير الرشيد والصارم للأموال العمومية والرقابة والمحاسبة التي تضمنها مؤسسات فاعلة وقوية.

- الدراسة الرابعة للسعيد بوشول ونذير غانية 2017:

بعنوان "**انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مداخلة في الملتقى الدولي " الإصلاحات الهيكلية والتنمية الاقتصادية في دول شمال أفريقيا"، تونس، وخلصت الدراسة إلى أن الهدف من الإصلاحات هو فعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري مما من شأنه التأثير إيجابا على مناخ الاستثمار وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة معينة . وسعية لتنشيط الطلب الكلي، وقد سمحت للجزائر من الاستفادة من تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتبار من سنة 2002.

- الدراسة الخامسة: لعميروش محند شلغوم 2012:

كتاب بعنوان "**دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**" صادر عن مكتبة حسن العصرية، بيروت، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي

المباشر مصدر رئيسي للتمويل الدولي ويساهم في درجة الارتباط والاندماج العالمي وهو ما يفسر اشتدادالمنافسة الدولية لاستقطابه، وأكدت على شدة حساسية المستثمر الأجنبي لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونيةوالتنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخلصت أيضا إلى أن المنطقة العربية لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض أقاليم العالم النامي كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهذا لا ينفي بروز البعض منها مثل السعودية والإمارات وقطر، وبخصوص الجزائر،حيث توصلت الدراسة أن مناخ الاستثمار فيها لايزال غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وينبغي العمل على تحسينه.

- الدراسة السادسة لسامية دحماني 2016:

أطروحة دكتوراه بعنوان "**أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق منافع عديدة للدول المضيفة كونه وسيلة تمويلية أفضل من القروض الدولية التي عانت منها الدول النامية، إضافة إلى أثره على ميزان المدفوعات والعمالة وجلب المهارات الإدارية والتكنولوجية، ولتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها قامت دول المغرب العربي بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار وتكييفها مع القوانين الدولية؛ وترى الدراسة أن الجزائر شهدت تحسنا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد انتهاء برامج التعديل الهيكلي مع عودة الاستقرار الأمني الذي كان يمثل عائقا أمام المستثمرين في التسعينات، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين كافة عناصر مناخ الاستثمار والتقليل من الإجراءات والتعقيدات التي ساهمت في تأخر الجزائر في ترتيب مناخ الاستثمار وعدم استقطاب المستثمرين الأجانب.

- الدراسة السابعة لعز الدين مخلوف 2015:

أطروحة دكتوراه بعنوان "**دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستثمار الاجنبي، حالة الجزائر**"، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة إدارة الحكم تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى باقي عناصر مناخ الاستثمار ، كما وضحت بأن الحكومة الجزائرية قامت بإصلاحات اقتصادية ضمن مخططات تنموية من الجيل الأول ورغم ذلك لم يكن لها الانعكاس الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا يؤكد أهمية المحددات المؤسساتية في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: باختلاف اهداف الدراسات المذكورة والتي تناولت عدة جوانب في دراسة الاصلاحات الاقتصادية واثرها او في دراسة متغيرات المناخ الاستثماري والتي خلصت الى ان الاستثمار الاجنبي اهم محرك خاصة في ظل الاقتصاد الريعي الذي تتميز به الجزائر، تميزت هذه الدراسة بكونها تدرس فترة تكاد تشمل معظم الاصلاحات التي مرت بها البلاد ما يمكن من تبيان اثر معظم الظروف الاقصادية والاجتماعية والسياسية التي اثرت على بناء مختلف الاصلاحات كذلك درست الاثر المباشر للاصلاحات على الاستثمار الاجنبي فيما حاولت هذه االدراسة استخدام اهم محددات السياسة النقدية و المالية المعتمدة في الاصلاحات الاقتصادية من اجل الوصول الى نتائج اكثر دقة.

هيكلة البحث:

يتضمن هذا البحث مقدمة عامة بالإضافة إلى فصلين ثم خاتمة تم عرض فيها أهم النقاط التي تم التوصل إليها، حيث تم تخصيص الفصل الأول للدراسة النظرية، أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي حيث تم تقسيم الدراسة كمايلي:

الفصل الأول بعنوان: **الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار** في الجزائر في ثلاثة مباحث، حيث تم التطّرق إلى موضوع الاصلاحات الاقتصادية ، ومَناخ الاستثمار كمفهومين اقتصاديين ، أسباب ، دوافع ، آليات هذه الإنماءات و العلاقة الّظرية بين المصطلحين إضافة إلى عناصر ، محددات البيئة الاستثمارية و قيمتها الّنوعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل الثاني: **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022** ، في ثلاث مباحث كان العمل فيها يتمحور حول: مؤشرات الاصلاحات الاقتصادية ، تقييم الَمناخ الاستثماري المُتوفر، تطّور الاستثمار الأجنبي في الجزائر ثّم الّدراسة الاختبارية لمتغيرات الّدراسة بشقيها المستقل و التّابع عن طريق نماذج إحصائية قياسية، لمعرفة مدى استقرارية العوامل الإنمائية و البيئة الاستثمارية في الجزائر.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثناهذا كانت اهمها ما يلي :

- ✓ نقص البيانات الإحصائية واختلافها من مصدر لأخر.
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات الاحصائية من الهيئات الوطنية الجزائرية.
- ✓ نقص التحكم في برامج الّدراسة القياسية، بحكم أننا في بداية المشوار البحثي.

الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر

مقدّمة الفصل الأوّل:

تسعى مختلف الدول عبر العالم لإجراء إصلاحات اقتصادية على العديد من المستويات وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف من خلالها إلى تجاوز أزماتها وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بها، بالإضافة إلى تحسين معيشة أفرادها.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين الأداء الاقتصادي للدول فإن هذه الأخيرة تسعى لجلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب الذين يساهمون في تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة وتحقيق التوازن الاقتصادي الذي تطمح له الدولة وعلى هذا الأساس تنافست الدول من أجل خلق بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية وظهرت تقارير سنوية من منظمات دولية وإقليمية مختلفة تقيم مناخ الاستثمار في الدول من خلال معايير خاصة بكل منظمة ويتم ترتيب الدول عالميا على حسب جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

تعتبر الاصلاحات الاقتصادّية التي تعتمدها الجزائر وسيلة هامّة لانجاح نظامها الاقتصادي ، لذا فإنّ لها الأهمية البالغة ، من خلال البحث عن الأطُر و الأساليب لتفعيلها في الواقع المحاط بالعديد من التّراكمات التّي من شأنها عرقلة سير هذه الانماءات الاقتصادية .

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي

نتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم اللغوية للإصلاح ومصدر هذه الكلمة بالإضافة إلى بعض تعاريف الإصلاح الاقتصادي وأهدافه أنواعه كما يلي:

أوّلا: تعريف الإصلاح الاقتصادي

أ. **الإصلاح لغة:** صَلَح: الصَّلاح: ضِدُّ الْفَسادِ، وَهُوَ صَالِحٌ وصَلِيحٌ، والإصلاح: نقيضُ الإفساد، وأصلح الشيءَ بعْدَ فَسادِه: أَقامه[1]."

وقد وردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في قوله ﷻ: " قَالَ يا قَوْمِ أرأيتم إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَما أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَما تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "[2] .

[1] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، ط3، ج1992,3، دار صادر، بيروت، ص ص 516-517

[2] سورة هود، الآية 88.

ووردت أيضا في قوله تعالى:إِنْ يُرِيدَا إِصْلاَحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا " [1].

ب. الاصلاح اصطلاحا:

وبالتطرق إلى مفاهيم الإصلاح الاقتصادي نجد:

"يقصد بالإصلاحات الاقتصادية في المفهوم التقليدي مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل، يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير" [2].

ويعرف أيضا على أنه: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب تعاريف الإصلاح الاقتصادي تركز على أنه مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي بالدولة ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

والملاحظ أن الدول المتقدمة تعتبر الإصلاح الاقتصادي أسلوبا دائما للتنمية والتطوير الاقتصادي والتكنولوجي ووسيلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد، في حين تقوم به الدول النامية فقط عند وجود أزمة اقتصادية لتخفيف آثارها وتفادي تبعاتها.

يرى معظم الاقتصاديين بأن الغاية من كل إصلاح اقتصادي هي تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني السنوي، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا، كما نعتقد أيضا أن من أهم مظاهر الإصلاح الاقتصادي تحسين التسيير، وتوضيح الأهداف والمسؤوليات والاعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في المهارات التقنية الحديثة، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع على مستوى عال من الشفافية لمعطيات لا يكذبها الواقع."[3]

---

[1] سورة النساء، الآية 35

[2] محمد رائول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، 2000، ص8.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص21.

ثانيا: أهداف الإصلاح الاقتصادي[1]

بصفة عامة تعتبر الإصلاحات الاقتصادية وسيلة تتبعها الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي أو تلافي تبعات أزمة وآثارها ويمكن تعداد الأهداف التالية للإصلاح الاقتصادي:

أ. إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ب. التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

ج.خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية" .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف يمكن تعداد مجموعة من الأهداف الأخرى متمثلة في:

أ. رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

ب. الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.

ج.تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.

د. تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.

هـ. التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

و. إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي.

ز.تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

ح.السيطرة على التضخم.

ط. تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.

ي. تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية، التعليم، الصحة).

بعد التعرف على ماهية الإصلاح الاقتصادي وأهدافه، نتطرق إلى أنواع الإصلاحات وأهم السياسات والإجراءات المتبعة فيها:

[1] . زكرياء دمدوم، **الاصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2015ص32 .

ثالثا: أنواع الإصلاحات الاقتصادية

إنّ أنواع الإصلاحات الاقتصادية تختلف باختلاف المعايير التي تقُسم على أساسها هذه الأنواع والتي نحاول توضيحها كما يلي:

أ. حسب الجهة المخولة بالإصلاح:

1.**السياسات الأصولية**: وتعني تلك السياسات والإجراءات التي يمليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ إليهما طالبة مد يد العون والمساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون، وبذلك تعتبر هذه الإصلاحات ابنا شرعيا لما يسمى في قاموس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمشروطية، والتي تعني ربط المساعدات والتسهيلات المالية التي تقدمها هاتان الهيئتان إلى البلدان الأعضاء فيهما بتبنيهم لسياسات اقتصادية تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي وتعمل بشكل أدق على تحقيق وضع سليم لميزان المدفوعات على مدى فترة زمنية معقولة .

2.**السياسات الغير أصولية:** على خلاف الحلول المعيارية التي تفرضها المؤسسات الدولية في معالجتها

للاختلالات التي تهدد الاقتصاد المحلي انطلاقا من النظرة النقدية للمشكلة، فإنّ السياسات غير الأصولية ترى بأن معالجة المشكلة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلد كما أنها ترى التضخم بطريقة مغايرة، إضافة إلى إقرار السياسات غير الأصولية للدور المحوري للدولة في عملية الإصلاح.

ولقد خاضت بعض الدول النامية محاولات متنوعة قريبة من السياسات غير الأصولية للإصلاح الاقتصادي رغبة منها في الوصول إلى تصحيح مواطن الخلل في اقتصاداتها، وذلك بالتوازي مع الحماية الاجتماعية لأفرادها من حدة التكاليف الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي[1].

ب. **حسب الهدف من الإصلاحات:**

[1] نورة مهدي، **دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006،، ص 66.

1. **برامج الاستقرار والتثبيت**: تهدف برامج التثبيت إلى إعادة التوازنات الكبرى على المستوى الداخلي والخارجي والتي تتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة والاختلال في العرض والطلب، وتنطلق هذه البرامج من نظرية الاستيعاب التي ترجع الاختلال إلى الإفراط في الاستهلاك سواء في القطاع العام أو الخاص.

2. **برامج الإصلاح الهيكلي**: إن مفهوم الإصلاح الهيكلي، يشتمل على نوع من الغموض فهو يشير تارة إلى تصحيح عجز ميزان المدفوعات، ويشير تارة أخرى إلى إصلاح بنية الإنتاج، ولذلك فله استعمال مزدوج ، وعليه، فإن الإصلاح الهيكلي في البلدان النامية يمكن تعريفه بأنه الإصلاح المستمر لميزان المدفوعات بواسطة تعديل الهياكل الاقتصادية (الإنتاجية) .

وعلى العكس من برامج التثبيت التي تركز على الطلب فإن الإصلاح الهيكلي يركز على جانب العرض، لذلك فهو يهدف إلى زيادة العرض في السلع والخدمات من خلال إجراءات ذات طبيعة هيكلية تسعى إلى الحد من التشوهات التي تحول دون التخصيص الأمثل للموارد . [1]

ج. حسب طبيعة سياسة الاصلاح:

1.المجموعة الأولى: تشمل سياسات اقتصادية بحتة وهي سياسات تهدف إلى إجراء إصلاحات ذات طابع اقتصادي صرف دون النظر إلى تأثيراتها على الجانب الاجتماعي، وعادة ما تكون لها آثار سلبية على الأفراد وعلى الجانب الاجتماعي، فمثلا انتهاج سياسة الخصخصة يتسبب في تسريح أعداد كبيرة من العمال وتدني ظروفهم الاجتماعية رغم أن لها آثار اقتصادية جيدة.

2.**المجموعة الثانية:** تشمل السياسات الاجتماعية: لقد أثبتت التجارب التي قامت بها الدول النامية التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا أقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح للتخفيف من الآثار السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل، ونظرا لصعوبة التحول إلى اقتصاد السوق والراجع إلى عدم قابلية السكان لتقبل أوضاع جديدة قائمة على جهاز الأسعار، نجد تباين السياسات المتبعة من دولة إلى أخرى طبقا للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

رابعا: أدوات الإصلاح الاقتصادي

يرى العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية تتطلب العديد من الأدوات والإجراءات التي تختلف من حيث أهميتها وقوة تأثيرها حسب نوع الاختلال المراد تصحيحه، وأهمها:

أ. **معالجة التضخم**: حيث يسهر البلد المعني على التخفيض من . معدلاته، ليصل به إلى أقل من 10% سنويا، وعلى امتداد ثلاث سنوات، وعلى هذا الأساس فإن التخفيض في معدلات الارتفاع السنوي لمستوى الأسعار هو شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل يصب مباشرة في مصلحة أصحاب المداخيل الثابتة والمنخفضة، وبالتالي يعمل على إعادة التوازن في العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة دون الحاجة إلى دورات متتالية من الزيادة في الدخول النقدية1.

ب. **تشجيع القطاع الخاص**: يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة، فضلا عن إزالة الاحتكارات الحكومية من هذه المجالات وإزالة القيود المعرقلة لنمو هذا القطاع، وقد أصبحت إعادة هيكلة القطاع الخاص أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية، وتتضمن توفير الأرضية والمناخ الاقتصادي والقانوني المناسب لإعادة هيكلته بنجاح[2].

ج.**إعادة تحديد دور الدولة**: إن اختيار اقتصاد السوق يدفع الدولة إلى اتخاذ موقف واضح في ما يخص دورها على المستوى الاقتصادي، حيث أن إعادة تحديد الدور الذي يجب أن تنشط فيه الدولة في المجال الاقتصادي يمثل شرطا أساسيا من أجل ضمان تطور القطاع الخاص، إذ أن الدولة يجب أن تقوم بإعادة توزيع ونشر دورها داخل المجال الاقتصادي مقابل انسحابها من بعض المهام الأخرى[3].

د. **التخلي التدريجي عن أسلوب التخطيط المركزي**: بمعنى الأخذ بما يسمى بالتخطيط التأشيري أو نظام السوق الاجتماعي الذي يراعي التوازن بين حرية المبادرة والتملك للقطاع الخاص من جهة، وتمكين الشرائح الاجتماعية الهشة من مستوى مقبول للمعيشة في كرامة من خلال التحويلات الاجتماعية وتحسين خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها من جهة أخرى.

هـ. **تحرير التجارة الخارجية**: تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات

---

[1] عبد الرحمن تومي، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] زكرياء دمدوم، **مرجع سابق**، ص ص 31-32.

[3] نورة محمدي، **مرجع سابق** ، ص 79.

تجارة الواردات من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية من شأنها أن تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية. "

و. **الإستراتيجية الصناعية:** لقد اعتمدت كثير من الدول في تنميتها نموذج الصناعات الإحلالية، رغبة منها في إشباع السوق المحلي من السلع الصناعية المحلية بدلا من استيرادها، فكان النجاح حليف البعض مثل روسيا والصين، وكان الفشل هو نصيب كثير من البلدان ومنها الجزائر لأسباب تارة موضوعية وأخرى غير موضوعية، ولكن مهما كانت الكلفة ثقيلة فإن إرادة الإصلاح يجب أن تستمر وأن تستفيد من أخطاء الماضي[1].

ز. علاج المديونية العمومية وتعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية بالخصوص، إذ أصبحت عائقا حقيقيا (تراكم الديون وتقليص فرص الاستثمار، وما ينجر عن آثار الأزمات العالمية المستوردة) أمام أي مشروع تنموي، ومهما اختلفت الوصفة التي يدار بما علاج المديونية، فإنه لا يوجد اختلاف في كون تطور المديونية نحو الارتفاع معناه توفر مناخ سياسي واجتماعي غير مستقر، ويصبح السمة الغالبة في البلاد، وبالتالي هو مرشح للانفجار والانفلات الذي لا يمكن للدولة التحكم فيه .

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الإصلاحات الاقتصادية.

تتعدد الأسباب التي تدفع الدولة للقيام بالإصلاح ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية أخرى خارجية كما يلى:

أوّلا: الأسباب الداخلية

بصفة عامة تقوم الدولة بالإصلاحات الاقتصادية عند وجود مشكلة أو أزمة تريد تجاوزها، أو عند وجود فوائض مالية كبيرة تريد الدولة استثمارها في تحسين البنى التحتية، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية في[2]:

---

[1] عبد الرحمن تومي، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] نورة محمدي، **مرجع سابق**، ص ص 63-64.

أ. ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة العمومية.

ب. عجز ميزانية الدولة.

ج.العجز عن تمويل الاستثمارات.

د. عدم القدرة على تسيير المديونية الخارجية" .

ثانيا: الأسباب الخارجية

أ. الاتجاه التنازلي للدورة التجارية، والركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول المختلفة بدرجات متفاوتة أدى بالدول المتقدمة إلى انتهاج سياسة التحرير وحث الدول النامية على إتباعها، حيث عكفت المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز البحث على دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية وقادت هذه المنظمات والهيئات الهجوم ضد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية ونادت بالعودة إلى ليبرالية السوق.

ب. ضغوط المؤسسات الدولية ونعني بها على وجه الخصوص ضغوط وتوجهات كل من صندوق النقد الدولي FMIومجموعة البنك الدولي GBM وذلك في ظل إصلاحاتهما الهادفة إلى توسيع النظام الدولي الجديد ضمن برامجها التي تفرضها على الدولة الخاضعة لمراقبتها مقابل المساعدات المالية التي تمنحها لهذه الأخيرة.

برامجها التي تفرضها على الدولة الخاضعة لمراقبتها مقابل المساعدات المالية التي تمنحها لهذه الأخيرة.

المطلب الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأجهزة دعم وتطوير الاستثمار

شرعت الجزائر في مرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة تجسيدا للقطيعة مع المرحلة السابقة، توَافق ذلك مع فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد ارتفاع أسعار النفط الموافق لسنة1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، و تنعكس هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة في إطار ثلاث برامج ضخمة أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي والتي غطت الفترة ما بين 2001-2014 .

وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الاستثمار غير المستحسن (PSRE) أو المخطط الثلاثي الفترة (2001 - 2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009)؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014.)

ويوضح الشكل التالي الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج:

الشكل رقم 01: حجم البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2001-2014) الوحدة (مليار دولار)

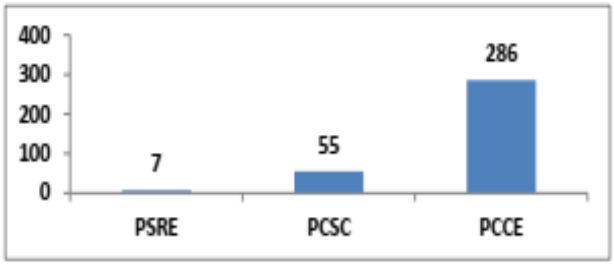

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرامج.

أوّلا: برنامج دعم الاستثمار غير المستحسن.(PSRE)

ويسمى أيضا بالمخطط الثلاثي للفترة (2001 - 2004 تم إطلاقه في أفريل 2014 وخصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار.

أ. دوافع برنامج دعم الاستثمار غير المستحسن.(PSRE)

1. ضعف معدلات النمو الاقتصادي: عرفت الفترة ما قبل تطبيق البرنامج نموا ضعيفا في معدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع للأزمة الاقتصادية لعام 1986 وتطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995 (2000)-حيث بلغ معدل النمو 3.2%؛

2. ارتفاع نسبة الفقر والبطالة شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، مما دفع الحكومة إلى تطبيق هذا البرنامج، كما تسببت الأزمة الاقتصادية لعام1986 والإصلاحات الاقتصادية المدعومة بانخفاض الدخل الفردي بنسبة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وهو ما كان أيضا من

أهم الدوافع للحكومة الجزائرية بمباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف، من هذه الظاهرة.

3. وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية عام 2000، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات 2.2 % فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

4. استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8% بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات بعد أن كانت 47.5.%

ب. أهداف برنامج دعم الاستثمار غير المستحسن.(PSRE)

مع الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر تلك الفترة، عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلا الزيادة في الإنفاق الحكومي والاهتمام بالفئات الهشة في المجتمع، والمناطق الريفية والصحراوية، جاء في برنامج الحكومة أن البرنامج جاء للعمل على إنجاز الأولويات التالية:

1.معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لا سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية، والسكن.

3.تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية.[1]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو.(PCSC)

ويسمى أيضا المخطط الخماسي الأول (2005-2009) بغلاف مالي يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

أ. دوافع البرنامج التكميلي لدعم النمو.(PCSC)

1.الاستمرار في النهج الإصلاحي الذي بدأ في 2001 مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي بدأ يحقق مؤشرات إيجابية، مع وجود بعض النقائص التي ينبغي تداركها في البرامج اللاحقة.

[1] عبد الرحمان تومي, **مرجع سابق** ,ص ص 216-217 .

2. وضعية اقتصادية جد إيجابية تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو فبعد أن كان لا يتجاوز 2.1 % سنة 2002بلغ سنة 2004 حوالي 5.1%، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم.

3.التنبؤ بوفرة مالية نظرا للارتفاع المستمر في أسعار البترول على المدى المتوسط على الأقل نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الاضطرابات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية وهو ما انعكس على ميزان المدفوعات وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية.[1]

ب. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.(PCSC)

من أهم أهداف البرنامج نذكر:

1.ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.

2.إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛

3.توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

4.إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.

5.توفير مليون م3 يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.

6.توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.

7.إنجاز آلاف المنشئات الجديدة في المجالات التربوية الاجتماعية الثقافية الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(PCCE)

يسمى أيضا المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) وقد خصصت له اعتمادات مالية ضخمة مقارنة بالمشروعين السابقين إذ تقدر مخصصاته المالية بـ 20418 مليار دج إي ما يعادل 286

[1] عبد الرحمان تومي, **مرجع سابق** , ص ص 216-217 .

مليار دولار، وهو يعكس إرادة السلطات العمومية لاستكمال مسيرة التنمية التي بدأتها سنة 2001 ورغبتها في تدارك النقائص التي كانت في البرنامجين السابقين.

أ. دوافع برنامج توطيد النمو الاقتصادي.(PCCE)

برنامج دعم النمو (2005-2009) ومنذ انطلاقته في 8 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسعية جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن الجنوب الهضاب العليا، السكن الهش، برامج التنمية المحلية؛ برنامج دعم النمو 2009 خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة.

ب. **أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي(PCCE)**

من بين الأهداف مايلي:

1.الاهتمام بالتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة إعادة الإعمار الوطني، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الصحي بالمواطنين وتحسين ظروف السكن، من خلال تطوير الإدارات العمومية وعصرنة قطاع العدالة وتطوير المنشآت الأساسية والهياكل القاعدية.

2.تنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

3.تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب من خلال بناء وتجديد السدود واستكمال مشاريع تحلية المياه.

4.استكمال المنجزات في قطاع السكن من خلال إنجاز مليوني وحدة سكنية جديدة.

5.إنشاء هياكل صحية جديدة من مستشفيات وعيادات متعددة الاختصاصات وقاعات علاج وغيرها.

6.تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

رابعا: أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر

أ. وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.(APSI)

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار[1]، وتهدف لدعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتؤسس الوكالة على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وتتمثل مهام هذه الوكالة أساسا في:

1. دعم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
2. تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية ؛
3. تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها؛
4. تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
5. تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛
6. تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه؛
7. تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
8. تنسق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
9. تنظيم ندوات ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
10. تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وتهدف لمساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار.

وقد جاء تحويل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)لحل مجمل السلبيات التي عانت منها الأولى وعلى رأسها كونها وكالة مركزية فقط بالإضافة إلى طول الإجراءات الخاصة بالاستثمار.

ج. الهيكل المركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ،العدد 64، 10 أكتوبر 1993 .

يتكون الهيكل المركزي للوكالة من مجلس الإدارة والمديرية العامة بالإضافة إلى ثمانية مديريات هي:

1.مديرية الدراسات المكلفة بالتسهيل.

2.مديرية الدراسات المكلفة بترقية الاستثمارات .

3.مديرية الدراسات المكلفة بالأنظمة الإعلامية و الاتصال .

4.مديرية الدراسات المكلفة بالمساعدة و المتابعة.

5.مديرية الدراسات المكلفة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية و المشاريع الكبرى.

6.مديرية التدقيق و المراقبة.

7.مديرية الدراسات القانونية و المنازعات.

8.مديرية الإدارة و المالية.

د. الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)

ويتمثل في الشباك الوحيد اللامركزي الموجود على مستوى الولايات.

أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

1.تأسيس وتسجيل الشركات.

2.الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء.

3. المزايا المتعلقة بالاستثمارات، فهو مكلف باستقبال المستثمرين ،استلام ملف تسجيلهم ، تسليم شهادات التسجيل، وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

4. يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات

الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات، ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون [1] .

هـ. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

1.ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج .

2.ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

3.تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع .

4.دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

5.الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

6.تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

خامسا: المجلس الوطني للاستثمار.(CNI)

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار (CNI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[2] ، والمرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره[3].

أ. تشكيلة واجتماعات المجلس الوطني للاستثمار.(CNI)

يوضع هذا المجلس تحت سلطة رئيس الوزراء الذي يتولى رئاسته، ويتشكل بالإضافة إليه من:

1.الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

2.الوزير المكلف بالمالية.

3.الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

4.الوزير المكلف بالتجارة.

5.الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **تسجيل الاستثمارات**، تاريخ الاطلاع : 2024/02/02، على الساعة 15:00، على الموقع http//www.andi.de

2 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 47، 22 أوت 2001.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 64 11 أكتوبر 2006.

6.الوزير المكلف بالصناعة.

7.الوزير المكلف بالسياحة.

8.الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9.الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

10. رئيس مجلس إدارة ومدير عام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) كملاحظين.

يمكن الاستعانة عند الحاجة بذوي الكفاءة والخبرة في مجال الاستثمار لحضور الجلسات.

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بدعوة من الرئيس أو بطلب من أحد الأعضاء، وتتوج أعماله بقرارات وتوصيات.

ب. مهام المجلس الوطني للاستثمار.(CNI)

يقوم المجلس بما يأتي:

1.يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.

2.يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.

3.يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.

4.يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.

5.يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.

6.يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

7.يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من الأنظمة الاستثنائية للاستثمار[1].

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر مناخ الاستثمار معيارا هاما في استقطاب الاستثمارالأجنبي ، ولهذا تسعى الدول على غرار الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري ، فما هو مناخ الاستثمار؟.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار وأهميته:

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

تختلف التعاريف المقدمة للمناخ الاستثماري نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه، "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون أخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى أخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.[1]

ويعرف أيضا بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال".

أيضا مناخ الاستثمار هو: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشأة الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي. بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا.[2]"

ثانيا: أهمية مناخ الاستثمار[3]

يحتل مناخ الاستثمار أهمية كبيرة في تحديد المستثمرين لوجهاتهم الاستثمارية وذلك عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة وفرص نجاح الاستثمار في كل دولة، وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على كل التفاصيل والجزئيات والظروف المتعلقة بالاستثمار لتفادي المخاطر اللاحقة التي قد تؤثر على المشروع وتتسبب في فشله.

---

[1] البحار سعيد، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى دار الشروق، القاهرة 1991، ص 126 .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت ،2011،ص9 .

[3] سامية دحماني،**أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر،2016، ص19.

تتطلب عملية إنجاز مشروع استثماري على أرض الواقع عدة مراحل تسمى بدورة حياة المشروع وهناك من يعرفها بدورة حياة القرار الاستثماري لاعتبار أن إقامة مشروع استثماري معين يرتبط بالدرجة الأولى بالقرار الاستثماري، وتكون تلك المراحل متسلسلة وأولها مرحلة دراسة المشروع أو دراسة الجدوى وتعد من أهم وأصعب المراحل فهي تعد ضمان الجودة القرار الذي سيتخذه المستثمر وجعله يبتعد عن القرارات غير الصّائبة وغير المدروسة.

وبعد مرحلة دراسة الجدوى وتبلور الفكرة الاستثمارية، التي يتم من خلالها إجراء الدراسة الابتدائية أو الاستطلاعية للفرص الاستثمارية ليتم الوصول بعدها إلى الدراسة التفصيلية وهنا يتم تشخيص مناخ الاستثمار السائد بمختلف مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والتكنولوجية وذلك بأدق التفاصيل بغية معرفة مدى ملائمته لإقامة المشروع ودرجة تقبل المجتمع لهذا الأخير.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار في الجزائر

لاستقطاب العديد من المستثمرين توفر الجزائر العديد من المزايا الاستثمارية نوردها فيما يلي:

أولا:المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة

للاستثمارات المؤهلة مجموعة من المزايا منها :

أ. المشاريع المنجزة في الشمال [1]:

1.مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،http://www.andi.dz

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار،ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2. مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 11 أكتوبر 2006؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة[1]:

أ. مرحلة الإنجاز:

1.الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

2.الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

3.الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

4.الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ؛

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،http://www.andi.dz

5.الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار،ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

6.الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

7.التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز؛

8.الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة ؛

9.التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

ب. مرحلة الاستغلال لمدة عشر سنوات

1.الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛

2.الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛

3.تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثالثا: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة [1]

نص عليها القسم الثالث من القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، إضافة للمزايا العامة المذكورة سابقا، تمنح المزايا الآتية:

- تمنح تحفيزات جبائيةومالية خاصة لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية.
- ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر

رابعا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

نصّ عليها القسم الرّابع من القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلّق بترقية الاستثمار، وتكون هذه المزايا إضافة إلى المزايا المذكورة في الفرع الأول والثاني وتتمثل في [2] :

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،من القانون المذكور في المادة 15 والمادة 16، العدد 46، 03 أوت 2016.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المواد 17 ,18و 19، العدد 46، 03 أوت 2016.

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح ؛
- يمكن تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- تستفيد بعد تأهيل المجلس الوطني للاستثمار من الإعفاءات أو التخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصّناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر

العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار هي موضوع مهم يشغل بال العديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين، تتمثل هذه العلاقة في كيفية تأثير السياسات الاقتصادية والإصلاحات التشريعية والهيكلية على جاذبية الاستثمار في بلد معين. من المهم فهم كيفية تأثير هذه الإصلاحات على قدرة الدول على جذب الاستثمار الوطني والأجنبي، وكذلك كيفية تحسين بيئة الأعمال والتنافسية الاقتصادية.

تلعب الإصلاحات الاقتصادية دوراً حاسماً في خلق بيئة استثمارية ملائمة من خلال تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين البنية التحتية، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز حماية المستثمرين، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الإصلاحات الضريبية تخفيض الضرائب على الشركات والأفراد، مما يجعل الاستثمار في البلد أكثر جاذبية. كما يمكن أن تتضمن الإصلاحات السوقية فتح الاقتصاد للمنافسة وتحرير الأسواق من التدخلات الحكومية الزائدة، مما يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، ومع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل منسق وشامل، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية. فعلى الرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية قد تحسن من جاذبية الاستثمار في المدى القصير، إلا أن النجاح

الاستثماري على المدى الطويل يتطلب أيضاً استمرارية السياسات الاقتصادية المستقرة والمتوازنة، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والحكومة.

أوّلا: أهمية الاصلاحات الاقتصاديّة في تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد

الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار يمكن أن يكونا جزءًا أساسيًا من تحسين الوضع الاقتصادي لأي بلد، حيث تتنوع الإصلاحات الاقتصادية بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، وقد تتضمن:

أ. تحسين بيئة الأعمال

يشمل هذا التخلص من العقبات التشريعية والتنظيمية التي تعوق عمل الشركات وتثقل كاهلها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف الإدارية.

ب. التحرر الاقتصادي

يشمل هذا الإجراء فتح الأسواق وتقليل القيود على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يسهم في زيادة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي.

ج. تحسين البنية التحتية

يتضمن ذلك استثمارات في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، وهو يعزز القدرة التنافسية للبلد ويجذب الاستثمارات.

د. تعزيز القطاعات الحيوية

يمكن تحسين الاقتصاد عن طريق دعم القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا والابتكار والتعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في تعزيز النمو المستدام.

هـ. تحسين التعليم والتدريب المهني

يعتبر الاستثمار في التعليم والتدريب المهني استثمارًا في الموارد البشرية، مما يزيد من كفاءة القوى العاملة ويعزز قدرتها التنافسية .من جانب آخر، يمكن أن يكون مناخ الاستثمار مؤشرًا مهمًا لصحة الاقتصاد وفعالية الإصلاحات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار:

وتشمل:

أ. **الاستقرار السياسي والأمن القانوني:** يبحث المستثمرون عن بيئة سياسية مستقرة ونظام قانوني يضمن حقوقهم ويحمي استثماراتهم.

ب. **الشفافية ومكافحة الفساد:** يسعى المستثمرون إلى البيئات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية وتقليل الفساد، حيث يسهل ذلك عملهم ويقلل من المخاطر.

ج.**البنية التحتية والخدمات الأساسية:** توفر البنية التحتية الجيدة والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والاتصالات بيئة ملائمة للاستثمار.

د. **التنظيم والتشريعات الاقتصادية:** يجب أن تكون التنظيمات والتشريعات الاقتصادية واضحة وعادلة ومتناسبة، مما يضمن حماية حقوق المستثمرين ويشجع على الاستثمار.

هـ. التكنولوجيا والابتكار: تعزز الاستثمارات في التكنولوجيا والابتكار من جاذبية البلد للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص النمو والتطوير .إذا نجحت البلدان في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار، فإنها غالبًا ما تشهد نموًا اقتصاديًا قويًا وجذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبي بشكل عام، يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية الفعَّالة تعزز مناخ الاستثمار من خلال توفير بيئة ملائمة ومستقرة للأعمال، مما يسهم في نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل، وبالتالي يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر (نظرة تحليلية)

نتطرق في هذا المبحث الى عناصر مناخ الاستثمار ومحددات مناخ الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: عناصر مناخ الاستثمار

يتمحور مناخ الاستثمار حول ثلاث عناصر مهمة هي:

اولا: التكاليف: قرار الاستثمار هو في الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان. وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، فالمشرع يحصل على العديد من الخدمات والمشروع بتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من جمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل يتوقف، إلى حد بعيد، على الوسط الذي

[1] محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص 03.

يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية من المشروع نفسه[1].

ثانيا: المخاطر: لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية، فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله,وغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والصواغ التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتعويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص جديدة والمخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في بلدان النامية."

ثالثا: العوائق أمام المنافسة: تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تحلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق.

المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

يتأثر مناخ الاستثمار على غرار الاصلاحات الاقتصادية بمجموعة من المتغيرات التي تتعلق بالوضع الاقتصادي، الاجتماعي والّسياسي...الخ، التي من شأنها تحديد طبيعة العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية ومستوى الاستثمار في البلد.

أولا: محددات مناخ الاستثمار في الجزائر: محددات الاستثمار مجموعة العناصر التي توفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على إتجاهات تدفقاته سواءا الجغرافية أو القطاعية، فهذه المحددات هي التي تشكل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، حيث يتشكل هذا الأخير من عوامل اقتصادية، سياسية، قانونية، اجتماعية، ثقافية...الخ . وبمعنى أخر هي مجموعة العوامل والمزايا التي تتوفر عليها الدول المضيفة، والتي تكون محفزة ومشجعة

[1] لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009، ص 17

لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول كما يمكن أن تكون عائقا لها ، وفيما يلى سيتم التطرق إلى محددات مناخ الاستثمار المتعلقة بالدول المضيفة ، والتي أهمها:

1- الإستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة وحتى غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار الاستثمار بالخارج، بناءا على درجة الاستقرار السياسي في ذلك البلد بغض النظر عن حجم السوق و العوامل الأخرى .يعتبر التداول السلمي للسلطة وانتشار الحريات السياسية فضلا عن العلاقات الجيدة مع الّدول المجاورة من العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمرون لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم ويضعونها في بيئة ينظر إليها على أنها غير مستقرة مدركين بذلك المخاطرة التي قد تجعلهم يخسرون أموالهم المستثمرة، وعلى العكس ذلك يضع المستثمرون ثقتهم في بيئة تتميز بالأمان والاستقرار بحيث يكونوا مستعدون على نقل رأسمالهم وخبرتهم و تكنولوجياتهم إليها .كذلك طبيعة الإستراتجية الدولية التي تتبعها الدولة المضيفة، ونظامها السياسي، فإذا كانت الديمقراطية توفر الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي، من جهة الوضوح واحترام الحقوق والإلتزام بنصوص الدستور، أو إذا كان تدكتاتورية فلا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض أرس المال الأجنبي للخطر، وبالتالي يمتنع نهائيا عن الاستثمار في هذه الدولة[1].

2- الإستقرار الاقتصادي: تأتي العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية بعد العوامل السياسية التي يعتمد عليها في توجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بعد اطمئنان المستثمر من الناحية السياسية ينتقل إلى دراسة البيئة الاقتصادية وذلك من خلال دراسة أ هم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بجذب الاستثمارالأجنبي المباشر للبلد المضيف، نذكر ما يلي:

*** حجم السوق ومعدل نموه :** يعتبر حجم السوق في الدولة المضيفة محددا هاما في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤشرات التي يعبر بها على حجم السوق منها معدل نمو السكان، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2] ، وهي مؤشرات لحجم الطلب و القدرة الشرائية في السوق المضيف، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق فإن ذلك يشجع

1جاسم أحمد سلو الأرتوشي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1990-2000)** ، مجلة الدراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد5،العدد1،الجزائر، 2003،ص200.

[2]Vinit Ranjan, Gaurav Agrawal, FDI inflow Determinants in BRIC countires: A panel data analysis, International Business Research, Canadian Center of Science and Education, Vol 4, No 4, Canada, October 2011, P257.

الشركات متعددة الجنسيات على الإستفادة من الزيادة في حجم الإنتاج و اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات وبالتالي زيادة العائد المتوقع من الاستثمار.

*** معدل نمو الدخل الوطني:** يشمل هذا الدخل المجموع النهائي لقيم السلع و الخدمات التي تنتجها دولة ما خلال سنة، ويستخدم هذا المؤشر عادة لقياس الحجم الاقتصادي للدول ودرجة تطورها من خلال معدل النمو السنوي الذي تحققه، فكلما كان حجم الدخل الوطني الإجمالي كبيرا ومعدل نموه مرتفعا كلما دلّ ذلك على صحة الأوضاع الاقتصادية وعلى الاستغلال الجيدً للموارد و الإمكانيات الاقتصادية وبالتالي تصبح أسواق هذا النوع من البلدان أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

*** توفر البنية التحتية الملائمة:** تعتبر الأرض الصلبة اقتصاد أي دولة (تتمثل في شبكات النقل البري، البحري و الجوي، شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية و إمدادات الطاقة كنفط وكهرباء وغاز)، فمسؤولية الدولة عن هذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الخاص و الاستثمارالأجنبي، فهي التي تجلب المستثمرين الأجانب، وتهيئ المناخ للقطاع الخاص، فهي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي[1] ، يتم قياس البنية التحتية بعدة المؤشرات كعدد خطوط الهاتف، حيث أجريت دراسة على 34 دولة خلصت إلى أن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت 5بنسبة 00 %يؤدي الى زيادة تدفقات الاستثمارالأجنبي الوارد ب 2 %. في البلد الذي لا يتوفر على بنية تحتية صلبة يصعب على المستثمر الأجنبي اتخاذ قرار الاستثمار فيه، فعدم توفر بنية تحتية ملائمة يعتبر عائق أمام تدفق استثمار أجنبي مباشر.

*** معدل التضخم:** تؤثر معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على كل من تكاليف الإنتاج، وسياسات التسعير، ومعدلات الأرباح المتوقعة على المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تدفقات رؤوس الأموالالأجنبية، حيث أن زيادة معدلات التضخم في الدولة المضيفة يعد مؤشرا هاما على عدم استقرار المناخ الاستثماري، والخلل في السياسات المالية و النقدية، بالإضافة إلى التأثير السلبي للتضخم في تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

---

[1] بابا عبد القادر، أجري خيرة، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية الاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد02،الجزائر، 2003،ص ص 02-04

* **العوامل الاقتصادية الأخرى:** تتمثل هذه العوامل في: حجم الاحتياطي من الصرف والمديونية الخارجية، القوة التنافسية للاقتصاد والقدرة على إدارته، معدل نمو الدخل الوطني، معدل تغطية الصادرات للواردات ، معدل الاستثمار العام، مدى كفاءة المؤسسات المالية، وفرة اليد العاملة، وضعية ميزان المدفوعات، توازن الميزانية العامة، حجم الاستثمار المحلي، الإمكانيات التكنولوجية في الدول المضيفة، موقع الدولة من الاتحاداتالاقتصادية والإقليمية، والتحفيزات الجبائية غير أن تطبيق هذه الحوافز يتم بطريقة تنفر الشركات الأجنبية من الاستثمار في بعض البلدان النامية رغم وجود جاذبية الحوافز على الورق، في حين أن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات قد يلغيان تلك الحوافز عمليا.

* **العوامل القانونية والتشريعية :** تؤدي العوامل القانونية دورا متميزا في استقطاب الاستثمارالأجنبي المباشر ونموه وتطوره، ذلك أن المستثمر الأجنبي المباشر فردا كان أم شركة لن يقدم على الاستثمار في الخارج إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية، ولكي يكون الإطارالتشريعي جاذبا للمستثمر الأجنبي فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والاستقرار و الشفافية و التوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، كما يراعى المستثمر اشتمال القانون للضمانات الكافية لحمايته من مخاطر التأميم، فرض الحراسة، المصادرة...الخ، و التي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج إضافة إلى أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية .كلما كان القوانين و التشريعات واضحة و الصارمة في التطبيق كلما أعطى ذلك راحة للمستثمر، وكلما كان ذلك جاذبا للاستثمارالأجنبي المباشر[1].

* **البيئة الإدارية :** يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط التسيير الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة و الوضوح و السرعة و عدم التعقيد، وهذا لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد

ثانيا: محددات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

محددات الإصلاح الاقتصادي هي العوامل التي تحدد الضرورة والطريقة لإجراء التغييرات في النظام الاقتصادي لتحسين أدائه وتعزيز تنميته. تختلف هذه المحددات من بلد لآخر وتعتمد على

[1] بلخباط جمال، **تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر** مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، أدرار، العدد 20،الجزائر، 2013،ص 20

الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ولكن يمكن تحديد بعض المحددات الشائعة التي تشمل عادة :

1 - الضغوط الاقتصادية: على سبيل المثال، النمو البطيء للناتج المحلي الإجمالي، التضخم المرتفع، البطالة المرتفعة، والعجز في الميزان التجاري يمكن أن تكون عوامل دافعة للإصلاح الاقتصادي.

2 - الضغوط الخارجية: مثل شروط القروض من المؤسسات المالية الدولية، أو اتفاقيات التجارة الدولية التي تفرض تغييرات على النظام الاقتصادي.

.3 الفشل السابق في السياسات الاقتصادية: عندما تفشل السياسات السابقة في تحقيق الأهداف المرجوة، فقد يكون هذا دافعاً لإجراء إصلاحات.

4 - التغيرات الهيكلية: مثل التحول من اقتصاد مختلط إلى اقتصاد سوقي، أو تحرير السوق وفتحه للمنافسة الدولية.

5 - الضغوط الاجتماعية والسياسية: مثل الطلب على مزيد من الشفافية والعدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية .تلك المحددات قد تدفع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح النظام الاقتصادي، ويتضمن ذلك تطبيق سياسات مالية ونقدية جديدة، وتعديلات على القوانين واللوائح الاقتصادية، وتعزيز البنية التحتية، وتعزيز بيئة الأعمال، وتعليم العمالة، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بين أمور أخرى[1].

المطلب الثالث: أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل مناخ الاستثمار أهمية كبيرة في تحديد المستثمرين لوجهاتهم الاستثمارية وذلك عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة وفرص نجاح الاستثمار في كل دولة، وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على كل التفاصيل والجزئيات والظروف المتعلقة بالاستثمار لتفادي المخاطر اللاحقة التي قد تؤثر على المشروع وتتسبب في فشله.

تتطلب عملية إنجاز مشروع استثماري على أرض الواقع عدة مراحل تسمى بدورة حياة المشروع وهناك

من يعرفها بدورة حياة القرار الاستثماري لاعتبار أن إقامة مشروع استثماري معين يرتبط بالدرجة الأولى بالقرار الاستثماري، وتكون تلك المراحل متسلسلة وأولها مرحلة دراسة المشروع أو دراسة

1 عبد الرحمن تومي, **الإصلاحات الاقتصادية فيالجزائر واقع وأفاق**, دار الخلدونية ا الجزائر2011ص21.

الجدوى وتعد من أهم وأصعب المراحل فهي تعد ضمان الجودة القرار الذي سيتخذه المستثمر وجعله يبتعد عن القرارات غير الصائبة وغير المدروسة.

وبعد مرحلة دراسة الجدوى وتبلور الفكرة الاستثمارية، التي يتم من خلالها إجراء الدراسة الابتدائية أو الاستطلاعية للفرص الاستثمارية ليتم الوصول بعدها إلى الدراسة التفصيلية وهنا يتم تشخيص مناخ الاستثمار السائد بمختلف مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والتكنولوجية وذلك بأدق التفاصيل بغية معرفة مدى ملائمته لإقامة المشروع ودرجة تقبل المجتمع لهذا الأخير.[1]

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تمّ التطرق إلى الاصلاحات الاقتصادّية ، مناخ الاستثمار، الاستثمار، كمفاهيم نظرية ، حيث أنّ الاصلاحات الاقتصادية كديناميكية لحل الأزمة الاقتصادية من خلالها تحسين المستوى العام للمناخ الاستثماري، والذي بدوره يعتبر فضاء دراسة للخبراء الاقتصاديين من حيث امكانية الّدخول

في المشروع الاقتصادي أو التوّجه إلى وجهة أخرى ، حيث أنّ العلاقة النظرية والتّحليلية للمتغيرات قيد الّدراسة تشير إلى وجود رابط من حيث مجموع التفاعلات التي يقتضيها وجود المستثمر من عدمه ، والأسباب التي تشير إلى وفود الأرقام الاستثمارية إلى الجزائر، وكذا حالة المستثمر الداخلي الذي بدوره يساهم في الحركية الاقتصادية بصفة عامة.

المؤكّد أنّ هناك محددات للاصلاحات الاقتصادية، كما الحال لمناخ الاستثمار، والتي من خلالها يمكن للخبير الاقتصادي تحديد وتعيين أسباب الفجوة الاقتصادية محل الدراسة .

1 سامية دحماني, **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر, 2016، ص 19 .

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادي على مناخ الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية و مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022.

تمهيد

بعد التقديم والتحليل النظري لكل من الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار وطبيعة العلاقة بينهما، نحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 . بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL والمعروفة كذلك باختبار الحدود (Bounds test) والتي طورها كل من Pesaran, Shin and Smith .

ككل دراسة قياسية فإنّ البرنامج من خلال المعطيات المُدخلة، يقوم بإعطاء أرقام إحصائية دقيقة عن مدى ارتباط المتغيرات قيد الدراسة ، وبالتالي كمخرجات يعطي لنا العلاقة بينها من جهة ، ودرجة هذا الارتباط من حيث قوته.

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر

يعد تحليل مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار أمرًا حيويًا لفهم وتقييم صحة وقوة الاقتصاد في أي بلد. يشمل هذا التحليل دراسة مجموعة متنوعة من المتغيرات التي تؤثر على كفاءة ونجاح السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات الحكومية، والظروف الدولية، والعوامل الاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال الألفية الثالثة

نظرا للوفرة الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالموارد الهامة المخصصة لهذه الفترة، و في ظل توفر الموارد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، من خلال المباشرة في برامج تنموية لدعم وإنعاش النمو خلال الفترة 2001إلى غاية 2014من خلال:

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

ج. برنامج توطيد النمو او برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد عمدت الجزائر منذ 2001إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة ،2001-2004حيث أطلق عليه "مخطط الإنعاش الاقتصادي" وهو عبارة

عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أفريل 2001حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدر ب 525مليار دينار7 (مليار دولار أمريكي) [1] قبل أن يصحح المبلغ ويصبح 16مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا .

الجدول(01) : مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة مليار دينار)

تقسيمات البرنامج	رخص البرنامج					مجموع رخص البرنامج
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
الزراعة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.5	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد تم تقسيم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج إلى 5أجزاء رئيسية حيث خصص:

- 45 مليار دينار خصصت للإصلاحات.
- 65.3 مليار دينار خصصت لقطاعي الزارعة و الصيد البحري.
- 114 مليار دينار تم تخصيصها للتنمية المحلية.
- 210.5 مليار دينار خصصت للإنفاق الخص بالبنى التحتية.
- 90.2 مليار دينار لتنمية الموارد البشرية.

من الجدول أعلاه، يتجلى الاهتمام الأكبر للحكومة في قطاع الأشغال الكبرى بسبب أهمية هذا القطاع و دوره في دعم التنمية في القطاعات الأخرى، ويأتي قطاع التنمية المحلية ثانيا من حيث تخصيص الغلاف المالي وهذا راجع إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة.ثم يأتي قطاع الموارد البشرية الذي خصص له 90.2مليار دينار سنة 2002 نظرا لأهمية العنصر البشري والتكوين في عملية التنمية ورفع الإنتاجية وزيادة الدخل الوطني.

1 فوزية خلوط. **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**. مجلة العلوم الانسانية، 2013، ص 98.

أ. أهداف المخطط:

يهدف المخطط إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

1. خفض معدلات الفقر؛
2. خلق مناصب شغل في حدود 850000 منصب خلال الفترة 2001-2004 ؛
3. بعث النمو بمعدل يصل إلى 5 و 6% ؛
4. الحفاظ على التوازنات الإقليمية و إنعاش المناطق الريفية؛

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كبرنامج 1مكمل للبرنامج السابق بعدما رأت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة، ويهدف هذا المخطط إلى دفع عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني،و جاء هذا البرنامج كنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول و الذي بلغ 38.5 دولار للبرميل سنة،2004من اجل تغطية الفترة المقبلة 2005-2009 يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ. تحديث و توسيع الخدمات العامة ؛

ب. تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية ؛

ج.رفع معدلات النمو؛

د. إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية ؛

هـ. تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية؛

و.دعم (Yamna، 2013-2014صفحة 32)الاحتياجات المتزايدة في التعليم، والتعليم العالي والتكوين؛

ز.تخفيف القيود المفروضة على موارد المياه، لقد تم تخصيص غلافات مالّية معتبرة للبرنامج التكّميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار، أي حوالي 55مليار دولار. وزعت كما يلي:

1 فوزية خلوط, **مرجع سابق** , ص 108 .

الجدول (02): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009الوحدة مليار دينار)

القطاعات	المبلغ	النسبة %
تحسين ظروف السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50.0	1.2
المجموع	4202.9	100

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو ،2005-2009 ،افريل2005 www.premierministre.gov.dz

فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 337.2 مليار دينار أي ما يمثل 8%من مجموع الميزانية المخصصة للبرنامج الخماسي وفق ما يوضح الجدول التالي:

الجدول(03): مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ
الفلاحة و التنمية الريفية	300.0
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12.0
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الحرفية	4.0
المجموع	337.2

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،مصالح رئاسة الحكومة، افريل 2005

ثالثا : برامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-2014

يندرج البرنامج الخماسي لتوطيد النمو ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004و تواصلت هذه الدينامكية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء، وبلغت إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة بـ 17500مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لازالت قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 214.21 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

أ. استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج أي ما يعادل حوالي 156مليار دولار.

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 %من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

1. أكثر من 3100مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

2. أكثر من 2800مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص من خلال تجهيز 14مدينة بالتراموي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

3. ما يقارب 500مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة

4. وما يقارب 1800مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

5. وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيدبها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج اكثر من 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

6. أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

7. وما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300مليار دج لنفس الغرض.

الجدول04: مخصصات برنامج توطيد النمو 2014 - 2010الوحدة مليار دينار جزائري

التنمية البشرية	المبالغ	القطاعات الاقتصادية	المبالغ
التربية الوطنية	852	السكن	3700
التعليم العالي	868	الفلاحة	2000
البحث العلمي	100	الصيد البحري	308,2
الصحة	619	العدالة	379
الشباب و الرياضة	1130	تهيئة الاقليم و البيئة	500
الثقافة الشؤون الدينية	366	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	40
التكوين المهني	200	التجارة	39
		النقل	2816
		الاشغال العمومية	3100
		الطاقة و المناجم	350
		الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار	150
4135	المجموع	المجموع	13382.2

المصدر: حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية ،2014-2005، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2014،ص164 .

يهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. خلق مناصب شغل من خلال الادماج المهني لخريجي الجامعي والتكوين المهني.

ب. إنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال سنوات تطبيق البرنامج.

ج. دعم اقتصاد المعرفة من خلال تطوير البحث العلمي وتعميم استعمال الإعلام الآلي في المرافق العمومية والقطاعات العامة.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية

حاولنا من خلال هذا المحور تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2019، لننتقل بعدها إلى التعرف على واقع المناخ

الاستثماري في الجزائر من خلال تحليل وضع الجزائر في بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، والمتمثلة في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وكذا مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار كمؤشر إقليمي عربي[1].

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

بغية تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة نستعرض الجدول الآتي:

الجدول (05) :تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019.الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر	إجمالي الدول العربية	% للجزائر إلى إجمالي الدول العربية	إجمالي الدول النامية	% للجزائر إلى إجمالي الدول النامية
2011	2 580.6	44 990.5	%5.74	664 817.1	%0.39
2012	1 499.4	52 729.5	%2.84	666 167.4	%0.22
2013	1 696.9	41 310.3	%4.11	655 954.4	%0.26
2014	1 506.7	31 589.3	%4.77	677 340.3	%0.22
2015	-584.5	25 500.1	%-2.29	729 888.9	%-0.08
2016	1 636.3	32 974.2	%4.96	651 978.5	%0.25
2017	1 232.3	31 287.8	%3.94	700 636.4	%0.18
2018	1 466.1	33 883.8	%4.33	699 305.6	%0.21
2019	1 381.9	34 664.2	%3.99	684 723.3	%0.20
المتوسط	1 379.5	36 547.7	%3.60	681 201.3	%0.21

المصدر:

(United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table1)

والشكل الآتي يلخص تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

[1] بن حسين ناجي , **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**, رسالة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة , الجزائر , 2007/2006 .

الشكل (2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

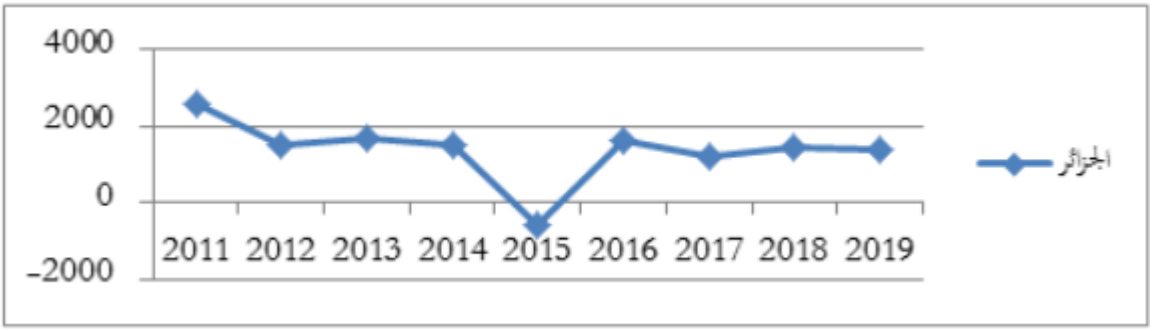

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول 4.

الجدول والشكل يبرزان بوضوح التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، وذلك من حيث القيمة ومن حيث الحصة من إجمالي التدفقات العربية ومن التدفقات الخاصة بالدول النامية. حيث سجلت أدنى قيمة لها عام بقيمة سالبة بلغت 584.5 مليون دولار وعموما فإن قيمتها تبقى ضعيفة إذ لم يتجاوز متوسط التدفق خلال فترة الدراسة 1379.5 مليون دولار سنويا. علاوة على ذلك فإن قيمة التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تكاد لا تذكر مقارنة مع القيمة الوافدة إلى الدول العربية، وكذا الدول النامية، ونسجل في هذا الصدد متوسط نسبة مئوية لم تتجاوز 3.60% سنويا من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية ومتوسط نسبة 0.21% سنويا من الإجمالي الخاص بالدول النامية.

أما عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الجزائر فكان كالتالي:

الجدول (06) تطور عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2019

السنوات	الجزائر	إجمالي الدول النامية	% من إجمالي الدول النامية	إجمالي الدول العربية	% من إجمالي الدول العربية
2011	27	7 977	%0.34	1 169	%2.31
2012	18	7 256	%0.25	1 076	%1.67
2013	16	7 608	%0.21	955	%1.67
2014	14	6 961	%0.20	823	%1.70
2015	13	6 368	%0.20	769	%1.69
2016	17	6 445	%0.26	778	%2.18
2017	22	6 074	%0.36	828	%2.66
2018	18	7 134	%0,25	884	%2.04
2019	24	7 233	%0.33	1 096	%2.19
المتوسط	19	7 006	%0.27	931	%2.01

المصدر:

(United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table17)

يشير الجدول إلى ضآلة حصة الجزائر من عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة خلال الفترة الممتدة

من 2011 إلى 2019 محققة متوسطا قدره 19 مشروع سنويا خلال فترة الدراسة وبمتوسط نسبة قدرها 2 و 0.27% سنويا من إجمالي الدول العربية والدول النامية على التوالي.

وتجدر الإشارة واستنادا إلى قاعدة بيانات مجموعة الفايننشال تايمز لأسواق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه منذ جانفي 2011 فإن الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر تتركز أساسا في قطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء بـ 1.3 مليار دولار. أما أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015 فهي إسبانيا وقطر وتركيا على التوالي وبحصة قدرها 65% من الإجمالي[1] .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،تقرير ،الصادر بتاريخ : 2016، صفحة 118 .

المطلب الثالث: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2020/2015

حاولنا في هذا المطلب تركيز على تحليل تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2015 إلى 2020 وذلك من خلال دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر .

الجدول 07: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر وصافي التدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة :2015-2020 .

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي التدفقات الوافدة %	-0.32	1.02	0.72	0.83	0.80	0.77
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر (مليون دولار)	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9	1125

المصدر: من معطيات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الشكل 03: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر خلال 2015-2020.

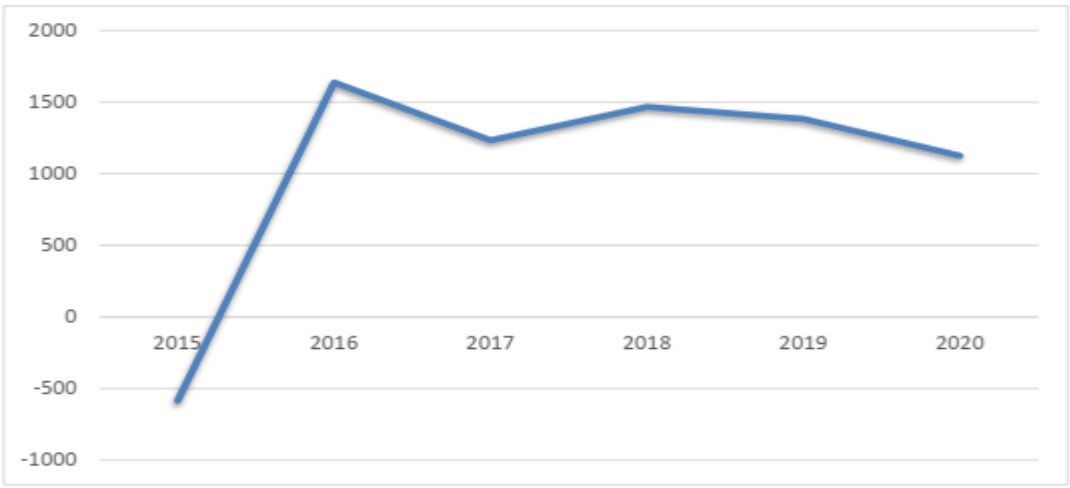

المصدر: البنك الدّولي ، بتاريخ:2024/05/06 ،على الساعة :17:15، على الموقع www.albankaldawli.org

أنجز حسب مخرجات eviews10

الشكل(04): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج المحلي.)

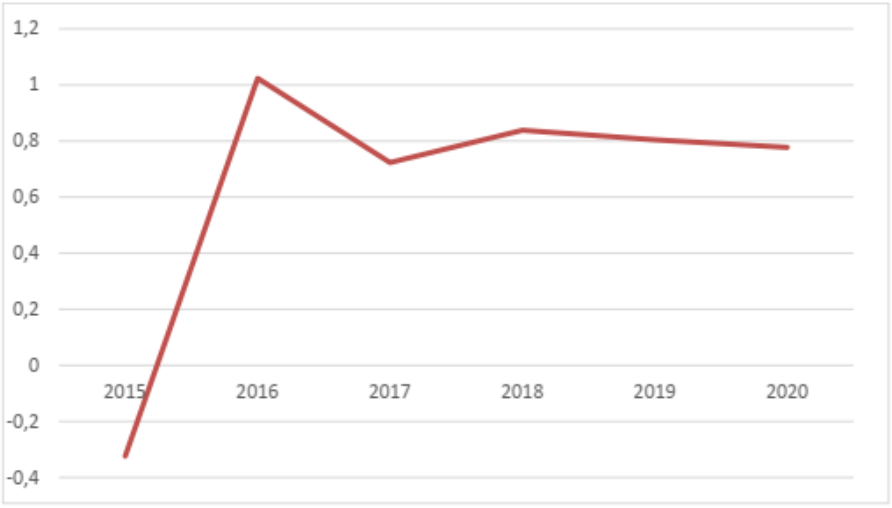

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول 1 مخرجاتMicrosoft Office Excel

من خلال الجدول 07 نلاحظ انخفاض كبير في مستوى الاستثمار الوارد الى الجزائر عام 2015حيث قدر ب (584.5-) مليون دولار وذلك راجع الى تراجع أسعار البترول والتي كان لها اثر كبير على الاقتصاد واستمرار العمل بقاعدة(49/51) التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمرالأجنبى البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع بالإضافة الى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب اثار الازمة العالمية من جهة وتوجه الاستثمارات الأجنبية الى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى وهاذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا، وبحلول سنة 2016م عاد رصيد الاستثمارات الأجنبية الى الارتفاع حيث قدر بـ 1636.3مليون دولار وذلك ما يعادل بالتقريب زيادة ثلاث مرات وذلك راجع جزئيا الى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي لتستمر في الارتفاع الى غاية، 2018 لتعاود الانخفاض بنسبة ضعيفة سنة 2019 بقيمة 1381.9مليون دولار والانخفاض في سنة 2020بقيمة 1125مليون دولار.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب , حيث سنعالج في المطلب الأول مسألة استقرارية السلاسل الزمنية, أما في المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL, لأختم بالمطلب الثالث الذي خصص لمعالجة أهم الطرق المستخدمة للكشف عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج المقدر .

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

إن بناء نموذج قياسي بالاعتماد على الطرق التقليدية قد يعطينا تقديرات خاطئة، بالرغم من أن النموذج الذم تم الحصول عليه مقبول إحصائيا وان معلماته معنوية، هذا بسبب أن النموذج يعاني من مشكل الانحدار الزائف، لذلك فإن اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية يعتبر من أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي.

من أجل ذلك فإني في هذا المطلب سأتطرق إلى مجموعة من العناصر التي من خلالها أستطيع دراسة السلسلة الزمنية، بدءا من أنواع السلاسل الزمنية، بالإضافة الى الطرق المستعملة للكشف عن استقرارية هذه السلاسل كذلك حل مشكل عدم استقرارية السلسة الزمنية

أولا : أنواع السلاسل الزمنية

يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية كما يلي:

أ. **السلاسل الزمنية المستقرة:** نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص المتمثلة في[1]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن: $E(Yt)=\mu$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005 ،ص 648 .

- ثبات التباين عبر الزمن: Var(Yt)=E(Yt-μ)2=ð2

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير: Þk=E[(Yt-μ) (Yt+k-μ)]

ب. **السلاسل الزمنية غير المستقرة :** وهي السلاسل التي تتغير مستوياتها عبر الزمن، وخصائصها عكس خصائص السلاسل الزمنية المستقرة، أي أن متوسطاتها أو تبايناتها غير ثابتة و تتعلق بالزمن، أو أن التغاير يعتمد على القيمة الفعلية للزمن وليس على الفجوة الزمنية. ومن أهم الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية نجد اختبارات جذر الوحدة، حيث أن هذه الأخيرة تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة كما يلي:

1. **النموذج Trend Stasionary TS**: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده detetrministric وتأخذ الشكل التالي [1]: $Y_t = f(t)+e_t$

حيث: f(t) دالة كثيرة حدود للزمن (خطّية أو غير خطّية) و et تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + e_t$$

بحيث النموذج الأخير غير مستقر لأن متوسطه E(Yt) مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم α`1 و α`0 بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار α`0 +α`1t من Yt ، أي : $Y_t-(\alpha`_0+\alpha`_1)$

2.**النموذج Difference Stasionary DS** : هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائيةStochastic ، وتأخذ الشكل التالي[2] $Y_t = Y_{t-1} + \beta + e_t$

[1] شيخي محمد طرق **الإقتصاد القياسي**: محاضرات وتطبيقات، ط1،دارالحامد،الأردن، 2012 ،ص 206.

[2] مرجع نفسه.

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقّرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي: $D^dY_t = \beta + e_t$ حيث B : ثابت حقيقي، d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أيd=1 ، وتكتب من الشكل DY = B + e، وتأخذ هذه النماذج شكلين :

✓ إذا كان :B=0 يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكلY=Y-1+e ، وبما أن eتشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائيRandom Walk Model ، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية

✓ إذا كان :B#0 يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكلYt=Yt-1+B+et.

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي :حيث B :ثابت حقيقي، dدرجة الفروقات .وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أيd=1 ، وتكتب من الشكلDY = B + e ، وتأخذ هذه النماذج شكلين :

✓ إذا كان :B=0 يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكلY=Y-1+e ، وبما أن eتشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائيRandom Walk Model ، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية .إذا كان :B#0 يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل Yt=Yt-1+B+et. .

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة: من أهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار جذر الوحدة ما يلي :

أ-اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller (DF)

تسمح **اختبارات** Dickey-Fuller بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو عشوائي .Stochastique إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكلAR(1):& + Y = 0Yt-1 ، فيكون ل Ø ثلاث حالات[1]:

[1] محمد حراوش , انعكاسات التغيير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي ,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 200-2013.

✓ $|\emptyset| < 1$ السلسلة Yt مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

✓ $|\emptyset| = 1$ السلسلة Yt غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.

✓ $|\emptyset| > 1$ السلسلة Y غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

يعتبر اختبار DF من أهم اختبارات الاستقرارية، وله ثلاث نماذج :

$$\begin{cases} Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (01) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (02) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (03) \end{cases}$$

✓ صياغة فرضية الاختبار

الفرضية الصفرية: $H_0: \emptyset = 1$، إذا كانت $|\tau_c| < |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1: \emptyset \neq 1$، إذا كانت $|\tau_c| > |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

ب- اختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dickey-Fuller (ADF

إن اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF) مع إضافة متغيرات متباطئة AR(P)p>1 لإزالة مشكل الارتباط الذاتي، ويتمثل هذا الاختبار في تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\begin{cases} \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (04) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + c + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (05) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta X_{j-1} + bt + c + \mu_t \dots\dots\dots (06) \end{cases}$$

حيث تمثل p فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير (Hannan(HQ ، Schwarz (Sc) ، Akaike (AIC)،

جـ- اختبار فيليبس-بيرون (PP)

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و .ADF ويتم اختبار (PP) وفق المراحل التالية [1]

تقدير النماذج الثلاثة لاختبار (DF) بطريقة المربّعات الصّغرى العادية، وحساب الاحصائيات المشتركة مثل سلسلة البواقي Et .

تقدير الانحراف في المدى القصير كما يلي:

$$\delta^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير معامل تصحيح التباين st في المدى الطويل، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة كما يلي :

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l-1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$$

- حساب إحصائية Philips-Perron كما يلي:

$$PP: t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{K}\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} + \frac{n(K-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{K}}$$

حيث:

$K = \frac{\delta^2}{S_t^2}$ وتكون K=1 إذا كانت سلسلة البواقي تشكل ضجيج أبيض.

د - اختبارKPSS

اقترح Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1- بعد تقدير النماذج (2) أو(3) ، نحسب المجموع الجزئي للبواقي.

2- نقدر التباين الطويل الأجل s2 بنفس طريقة اختبار فيليبس بيرون .

3- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة التالية[1]:

$$LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} s_t^2}{T^2}$$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الاحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Philips, Schmidt, سنة (1992).

نقبل فرضّية العدم (فرضّية الاستقرار) :إذا كانت الاحصائّية LM أصغر من القيمة الحرجة.

وفيما يلي صورة مبّسطة لمنهجّية اختبارات الجذر الوحدوي:

الشكل رقم (05): منهجية إجراء إختبار الجذر الوحدوي .

[1] شيخيمحمد،**مرجع سابق**، ص 213 .

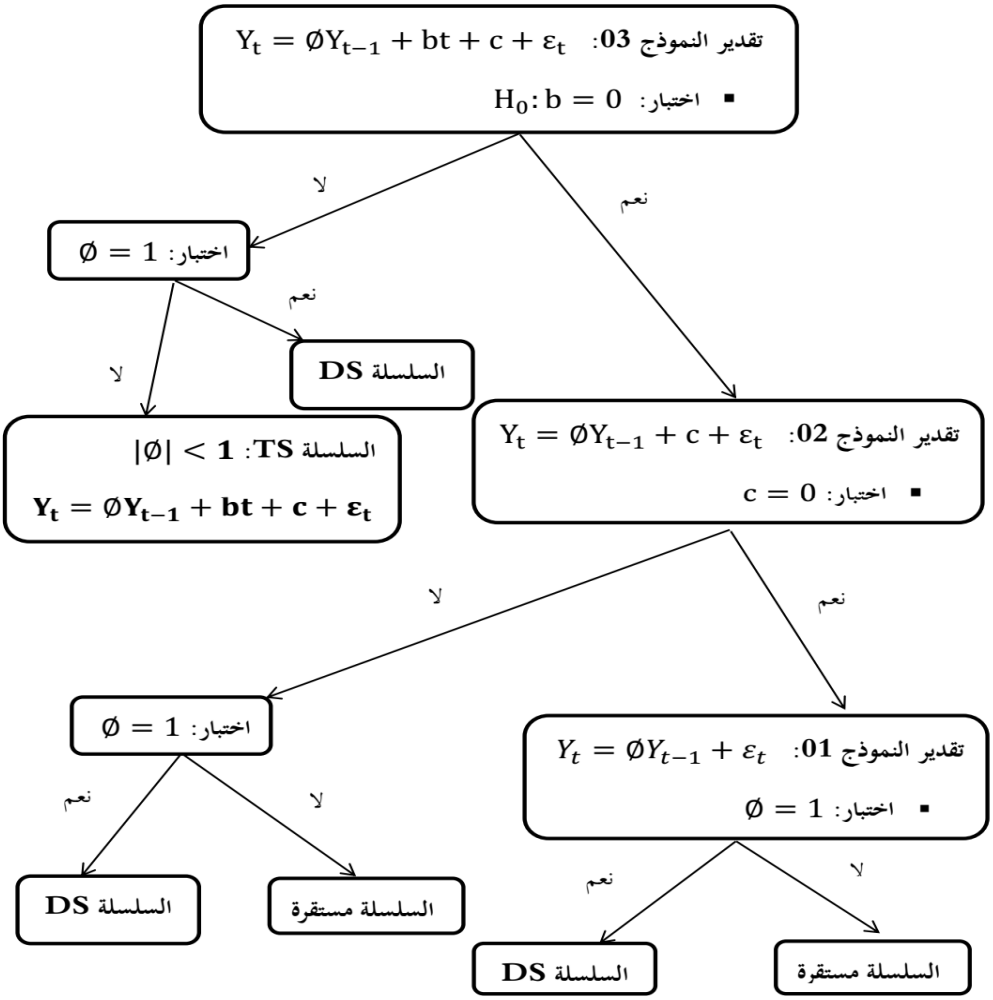

source:Regis Bourbonnais, Econometrie, 6eme édition, Paris, Dunod, 2015, p 234.

المطلب الثاني :منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من Shin and Sun (1998) (1997) Pesaranوكل من Pesaran and al سنة2001 ، حيث يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانيةI(2) ، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engele-Grenger (1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen في إطار شعاع الانحدار الذاتي VAR.

وترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد) على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطّويل الأجل في معادلة واحدة، وتتم الصّياغة كالتالّي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \lambda_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{j=0}^{p3} \gamma_j \Delta X_{2t-j} + \cdots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X_{1t-1} + \pi_3 X_{2t-1} + \cdots + \varepsilon_t$$

حيث:

- Δ: تمثل الفرق الأول؛
- ε_t: تمثل حد الخطأ؛
- (π_1, π_2, π_3): تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل؛
- $(\beta_j, \lambda_j, \gamma_j)$: تمثل حركية المدى القصير للنموذج.

إن اختبار نموذج (ARDL) يتضمن كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) ، أي :

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \cdots = 0$$

مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل)، أي :

$$H_0: \pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد تقدير المعادلة يتم استخدام اختبار (wald test) لاختبار تلك الفروض، حيث يتم مقارنة قيمة Fstatالمحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة critical bounds المقترحة من قبل Pesaran et al (2001)حيث يتكون الجدول من حدين [1]:

قيم الحد الأدنى :التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجةI(0) .

قيم الحد الأعلى :التي تفترض أنّ المتغّيرات متكاملة من الدرجةI(1) .

[1] بطاح أنور موسى العجلوني، **تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري**، الأردن كحالة دراسية(2015-1980)، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2017-2016،ص80.

فإذا كانت قيمة Fstat المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

وعلى النقيض من ذلك إذا كانت Fstat المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة .

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل .

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة.

المطلب الثالث :المشاكل القياسية للنموذج

أ- مشكلة الارتباط الخطي للأخطاء:

يتمثل الارتباط الذاتي للأخطاء في عدم تحقق الفرضية التالية:

$$E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0$$

مما يؤدي إلى الحصول على تقديرات ليستBLEU ، ففي هذه الحالة سنقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة وليست طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بسبب أن التقدير عن طريق هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع احصائيات ستيودنت المحسوبة، وهذا ما يؤدي إلى قبول المعلمة وهي مرفوضة في الواقع .

وللكشف عن مشكلة وجود الارتباط الخطي للأخطاء فإني سأستخدم في هذه الدراسة اختبار لاغرانش ل Breusch-Godfrey كما يلي:

- نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة OLS من أجل إيجاد البواقيet.

- نقوم بتقدير et بدلالة كل منxst ،...، x1t، yt-1،et-1.

نستعمل اختبار لاغرانش بحساب الاحصائية LM=nR2 ونقارنها بإحصائية كاي تربيعX2(1) ، ونختبر الفرضية التالية:

Ho: لا يوجد ارتباط بين الأخطاء

حيث: R2 هو معامل تحديد النموذج في المرحلة الثانية.

ب- اختبار تجانس تباين الأخطاء :

يتمثل هذا الاختبار في اختبار صحة الفرضية التالية: $E(\varepsilon\varepsilon') = \sigma^2$

حيث توجد العديد من الطرق التي تسمح من الكشف عن تجانس تباين الأخطاء، ففي هذه الدراسة سيتم استعمال اختبار ARCH والذي يعتمد على مضاعف لاغرانشLM ، ويمر بالخطوات التالية :

الخطوة الأول: تقدير النموذج العام ع Y = XP+e باستعمال طريقةOLS ، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة et2 .الخطوة الثانية: تقدير النموذج التالي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \beta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + v_t$$

وحساب معامل التحديد R2 الخاص بهذا النموذج المقدر .

الخطوة الثالثة :اختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانش كما يلي: $LM = (n-q) \times R^2 \rightarrow X_q^2$

فإذا كانت قيمة LM أقل من القيمة المجدولة لإحصاءة كاي تربيع X2 عند مستوى معنوية à ودرجة حرية q فإننا نقبل الفرضية H0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء ثابت(متجانس).

جـ- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :فيما يخص التوزيع الطبيعي للأخطاء فإنه سيتم استعمال اختبارJarque-Bera ، وذلك عن طريق حساب إحصائية JB ومقارنتها بإحصائية كاي تربيع، ونختبر الفرضية التالية:

Ho : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: تقدير نموذج أثر الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2022/1990 .

من خلال هذا المبحث سيتم تقدير نموذج قياسي لأثر الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022 . وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

من خلال ما تم معاينته في الفصل السابق، وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في مناخ الإستثمار والذي سنرمز له ب FDI.
أما فيما يخص المتغير المستقل فيتمثل في التضخم والذي سنرمز له ب INF والانفاق الحكومي والذي سنرمز له ب DEP . سعر الفائدة IS الناتج المحلي الاجمالي PIB.

وقد تم جمع البيانات والمشاهدات من قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، تقارير صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي WB وبالاعتماد على موقع وتتمثل صيغة النموذج بالعلاقة التالية: LFDI = a+B (LINF+LDEP+LPIB+LIS) +ei

حيث:

LFDI: يمثل لوغاريتم مناخ الاستثمار .

LINF: يمثل لوغاريتم التضخم .

LDEP: يمثل لوغاريتم الانفاق الحكومي .

LIS: يمثل لوغاريتم أسعار الفائدة

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في هذا المطلب ستتم دراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF).

أولا : دراسة الإستقرارية باستخدام الرسم البياني

أول خطوة أستعرضها في هذا المطلب تتمثل في عرض تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها، وهذا في كل من المستوى والفرق الأول ، والرسومات البيانية توضح ذلك:

الشكل (06): منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى.

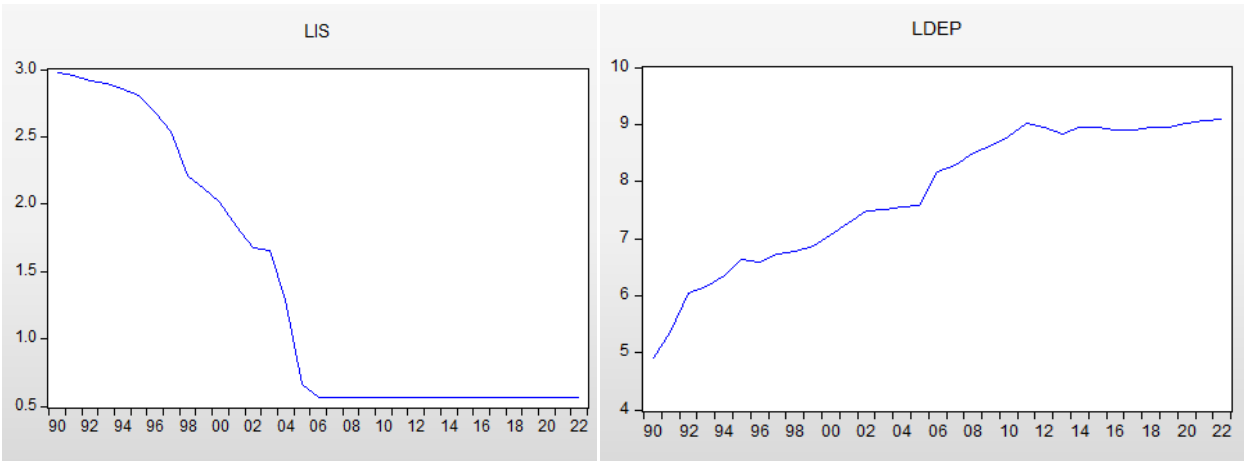

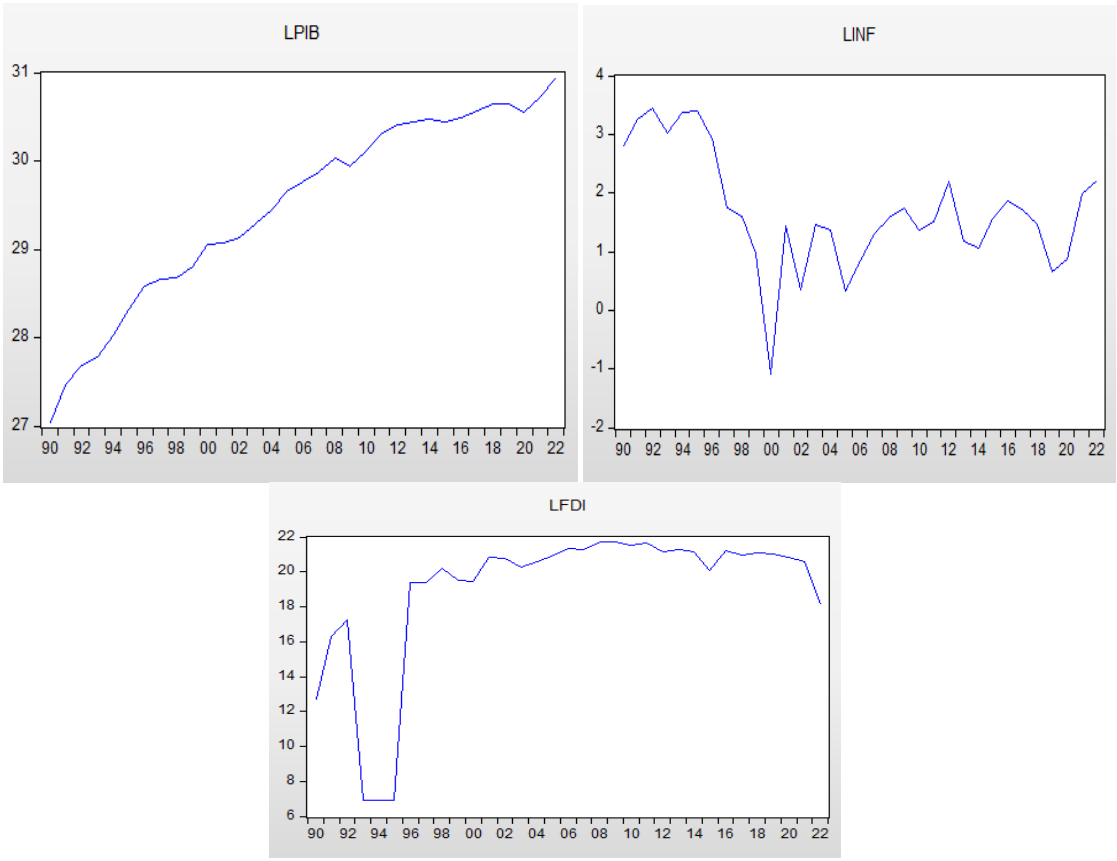

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الشكل رقم(6)، نلاحظ أن السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة **غير مستقرة عند المستوى**, لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام وبالتالي نقوم بإجراء الفروقات الأولى للسلاسل (LFDI,LINF.LPIB.LIS و LDEP) ثم نقوم برسم المنحنيات البيانية الخاصة بكل منها.

الشكل رقم (07): منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

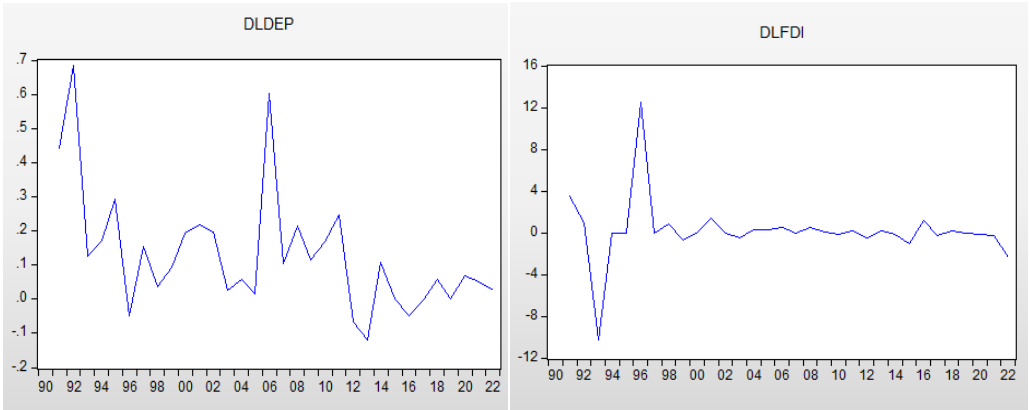

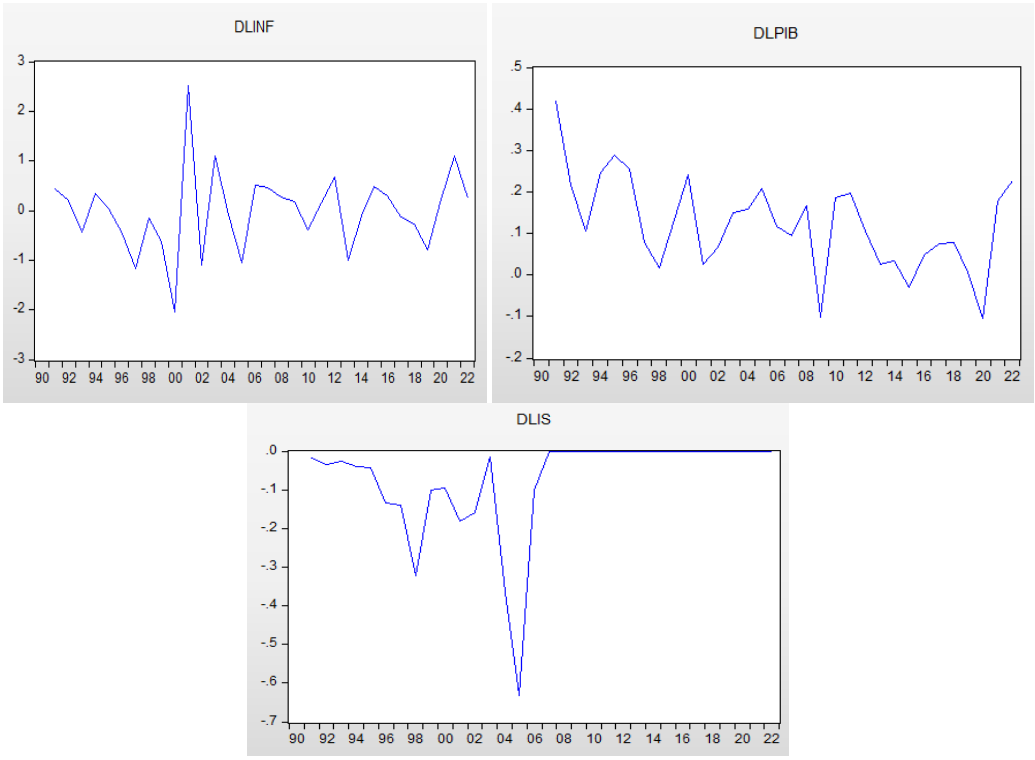

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

يتضح لنا من خلال الأشكال البيانية الموضحة في الشكل رقم (3) أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة(DLEDU,DLINF.DLPIB.DLIS.DLFDI) لاتحتوي على مركبة اتجاه العام وبالتالي يمكننا القول على أنها **مستقرة عند الفرق الأول**.

ثانيا : دراسة الاستقرارية باستخدام دوال الارتباط الذاتي

الجدول التالي يبين تطور دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (08): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى .

Correlogram of LINF

Date: 04/30/24 Time: 17:57
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.644	0.644	14.956	0.000
		2	0.503	0.152	24.388	0.000
		3	0.347	-0.043	29.037	0.000
		4	0.163	-0.156	30.098	0.000
		5	0.113	0.058	30.624	0.000
		6	-0.055	-0.188	30.754	0.000
		7	-0.203	-0.197	32.590	0.000
		8	-0.251	-0.024	35.493	0.000
		9	-0.267	0.043	38.931	0.000
		10	-0.285	-0.093	43.018	0.000
		11	-0.196	0.099	45.046	0.000
		12	-0.197	-0.047	47.175	0.000
		13	-0.071	0.129	47.462	0.000
		14	-0.038	-0.101	47.548	0.000
		15	-0.081	-0.158	47.967	0.000
		16	-0.072	-0.099	48.322	0.000

Correlogram of LFDI

Date: 04/30/24 Time: 17:57
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.719	0.719	18.635	0.000
		2	0.493	-0.049	27.679	0.000
		3	0.323	-0.027	31.699	0.000
		4	0.277	0.140	34.756	0.000
		5	0.212	-0.052	36.613	0.000
		6	0.055	-0.225	36.742	0.000
		7	0.024	0.163	36.766	0.000
		8	-0.008	-0.056	36.769	0.000
		9	-0.009	-0.036	36.773	0.000
		10	-0.024	0.051	36.803	0.000
		11	-0.071	-0.088	37.070	0.000
		12	-0.092	-0.063	37.536	0.000
		13	-0.118	0.009	38.339	0.000
		14	-0.143	-0.095	39.587	0.000
		15	-0.160	-0.021	41.233	0.000
		16	-0.175	-0.004	43.312	0.000

Correlogram of LIS

Date: 05/22/24 Time: 14:52
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

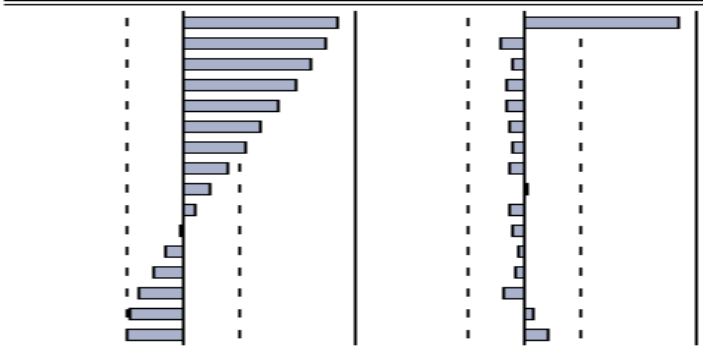

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.936	0.936	31.588	0.000
2			0.857	-0.147	58.941	0.000
3			0.772	-0.080	81.891	0.000
4			0.679	-0.107	100.26	0.000
5			0.579	-0.102	114.09	0.000
6			0.475	-0.085	123.74	0.000
7			0.370	-0.070	129.83	0.000
8			0.263	-0.091	133.02	0.000
9			0.166	0.011	134.34	0.000
10			0.070	-0.086	134.59	0.000
11			-0.022	-0.067	134.62	0.000
12			-0.107	-0.036	135.25	0.000
13			-0.185	-0.052	137.23	0.000
14			-0.263	-0.116	141.44	0.000
15			-0.323	0.046	148.13	0.000
16			-0.350	0.153	156.45	0.000

Correlogram of LDEP

Date: 04/30/24 Time: 17:57
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

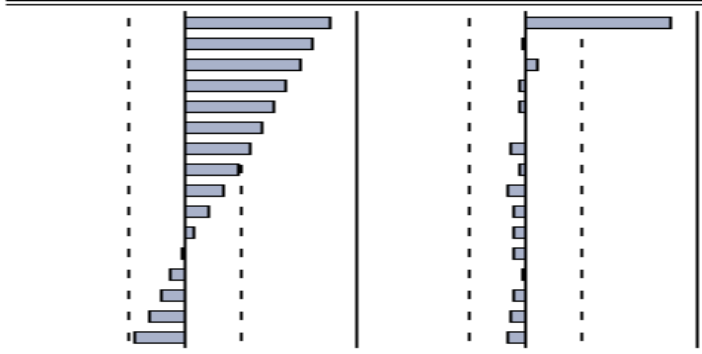

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.881	0.881	27.987	0.000
2			0.773	-0.010	50.260	0.000
3			0.697	0.080	68.954	0.000
4			0.618	-0.043	84.186	0.000
5			0.541	-0.029	96.250	0.000
6			0.473	-0.008	105.81	0.000
7			0.394	-0.088	112.71	0.000
8			0.317	-0.044	117.34	0.000
9			0.233	-0.099	119.95	0.000
10			0.147	-0.077	121.03	0.000
11			0.062	-0.077	121.23	0.000
12			-0.020	-0.071	121.25	0.000
13			-0.088	-0.021	121.70	0.000
14			-0.155	-0.070	123.17	0.000
15			-0.228	-0.092	126.51	0.000
16			-0.304	-0.106	132.78	0.000

Correlogram of LPIB

Date: 05/22/24 Time: 14:53
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

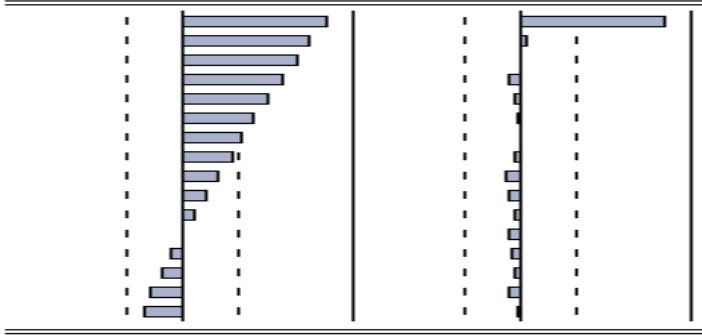

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.882	0.882	28.078	0.000
2			0.786	0.036	51.089	0.000
3			0.701	0.005	70.014	0.000
4			0.607	-0.081	84.712	0.000
5			0.517	-0.045	95.755	0.000
6			0.437	-0.016	103.93	0.000
7			0.367	0.001	109.92	0.000
8			0.297	-0.043	114.00	0.000
9			0.217	-0.096	116.27	0.000
10			0.139	-0.067	117.24	0.000
11			0.070	-0.029	117.50	0.000
12			-0.004	-0.074	117.50	0.000
13			-0.073	-0.054	117.81	0.000
14			-0.133	-0.033	118.88	0.000
15			-0.193	-0.073	121.28	0.000
16			-0.240	-0.010	125.18	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال جدول مخرجات دالة الارتباط الذاتي ، نلاحظ أف قيم ACF تتناقص تدريجيا ببطء وليس بسرعة، حيث كانت كل القيم من الفجوة الأولى إلى الفجوة الخامسة تقع خارج مجال الثقة، هذا مما يعني أن السلسلة

LDEP غير مستقرة في المستوى , كما نلاحظ نفس الأمر بالنسبة للسلاسل LFDI.LPIB.LIS و LINF مما يدل على أن السلاسل **غير مستقرة في المستوى** .

نقوم بإجراء الفرق الأول للسلاسل غير المستقرة ونلاحظ ما يلي:

الجدول رقم(09): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول .

Correlogram of D(LINF)

Date: 04/30/24 Time: 18:05
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.343	-0.343	4.1408	0.042
		2	0.038	-0.091	4.1926	0.123
		3	0.070	0.060	4.3743	0.224
		4	-0.242	-0.222	6.6567	0.155
		5	0.168	0.015	7.7931	0.168
		6	-0.010	0.053	7.7969	0.253
		7	-0.082	-0.056	8.0897	0.325
		8	-0.027	-0.152	8.1216	0.422
		9	0.033	0.019	8.1721	0.517
		10	-0.075	-0.061	8.4493	0.585
		11	0.017	-0.083	8.4648	0.671
		12	-0.128	-0.213	9.3602	0.672
		13	0.072	0.002	9.6601	0.721
		14	0.123	0.136	10.576	0.719
		15	-0.015	0.067	10.590	0.781
		16	-0.090	-0.181	11.142	0.801

Correlogram of D(LFDI)

Date: 04/30/24 Time: 18:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.032	-0.032	0.0358	0.850
		2	-0.095	-0.096	0.3639	0.834
		3	-0.480	-0.492	9.0201	0.029
		4	0.029	-0.049	9.0535	0.060
		5	0.178	0.100	10.329	0.066
		6	0.014	-0.268	10.337	0.111
		7	-0.004	-0.000	10.338	0.170
		8	-0.042	0.116	10.417	0.237
		9	0.011	-0.146	10.423	0.317
		10	0.061	0.074	10.605	0.389
		11	-0.023	0.080	10.632	0.475
		12	0.007	-0.074	10.634	0.560
		13	-0.014	0.074	10.645	0.641
		14	-0.012	0.022	10.654	0.713
		15	-0.001	-0.070	10.654	0.777
		16	-0.030	0.019	10.714	0.827

Correlogram of D(LPIB)

Date: 05/22/24 Time: 14:55
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.266	0.266	2.4746	0.116
		2	-0.058	-0.138	2.5958	0.273
		3	0.128	0.199	3.2076	0.361
		4	0.238	0.150	5.4124	0.248
		5	0.244	0.191	7.8165	0.167
		6	0.017	-0.086	7.8286	0.251
		7	-0.106	-0.106	8.3211	0.305
		8	0.056	0.018	8.4618	0.390
		9	-0.053	-0.202	8.5954	0.475
		10	-0.065	0.008	8.8072	0.550
		11	0.186	0.269	10.597	0.478
		12	0.009	-0.064	10.601	0.563
		13	-0.086	0.013	11.030	0.608
		14	-0.003	0.016	11.030	0.684
		15	-0.097	-0.225	11.632	0.707
		16	0.050	0.028	11.804	0.757

Correlogram of D(LIS)

Date: 05/22/24 Time: 14:55
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

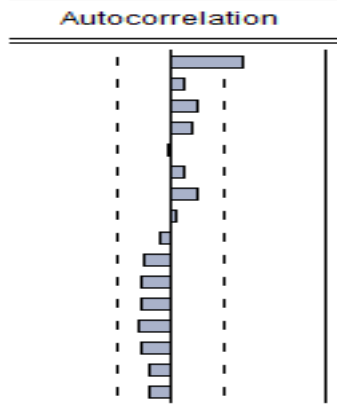

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.476	0.476	7.9666	0.005
2	0.093	-0.173	8.2832	0.016
3	0.178	0.277	9.4681	0.024
4	0.151	-0.084	10.357	0.035
5	-0.011	-0.049	10.361	0.066
6	0.085	0.169	10.662	0.099
7	0.179	0.025	12.062	0.099
8	0.030	-0.078	12.103	0.147
9	-0.068	-0.038	12.324	0.196
10	-0.172	-0.264	13.795	0.183
11	-0.196	0.015	15.779	0.150
12	-0.200	-0.135	17.965	0.117
13	-0.213	-0.095	20.564	0.082
14	-0.205	-0.049	23.100	0.059
15	-0.156	-0.049	24.649	0.055
16	-0.155	-0.036	26.289	0.050

Correlogram of D(LDEP)

Date: 04/30/24 Time: 18:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

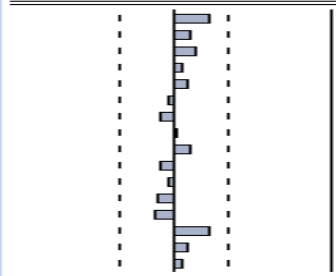

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.224	0.224	1.7674	0.184
2	0.113	0.066	2.2335	0.327
3	0.139	0.106	2.9594	0.398
4	0.049	-0.009	3.0511	0.549
5	0.086	0.064	3.3474	0.647
6	-0.044	-0.096	3.4270	0.754
7	-0.094	-0.085	3.8098	0.801
8	0.010	0.040	3.8140	0.874
9	0.100	0.127	4.2843	0.892
10	-0.085	-0.127	4.6419	0.914
11	-0.039	-0.006	4.7201	0.944
12	-0.114	-0.120	5.4282	0.942
13	-0.134	-0.088	6.4584	0.928
14	0.230	0.313	9.6435	0.788
15	0.094	0.083	10.213	0.806
16	0.046	0.008	10.358	0.847

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أف قيم ACF لكل من السلاسل D(LFDI), D(LINF) و D(LDEP) و DLPIB و DLIS تقع ضمن حدود مجال الثقة، هذا مما يعني أن جميع السلاسل المدروسة **مستقرة عند الفرق الأول**.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL

بعد أن تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة واحد، وعدد المشاهدات 32 فإنه لتقدير نموذج ARDL يجب أن نتبع الخطوات التالية:

أولا: تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء: سيتم الاعتماد في تحديد عدد الفجوات المثلى للنموذج على معيار (AIC) أو (SC) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء

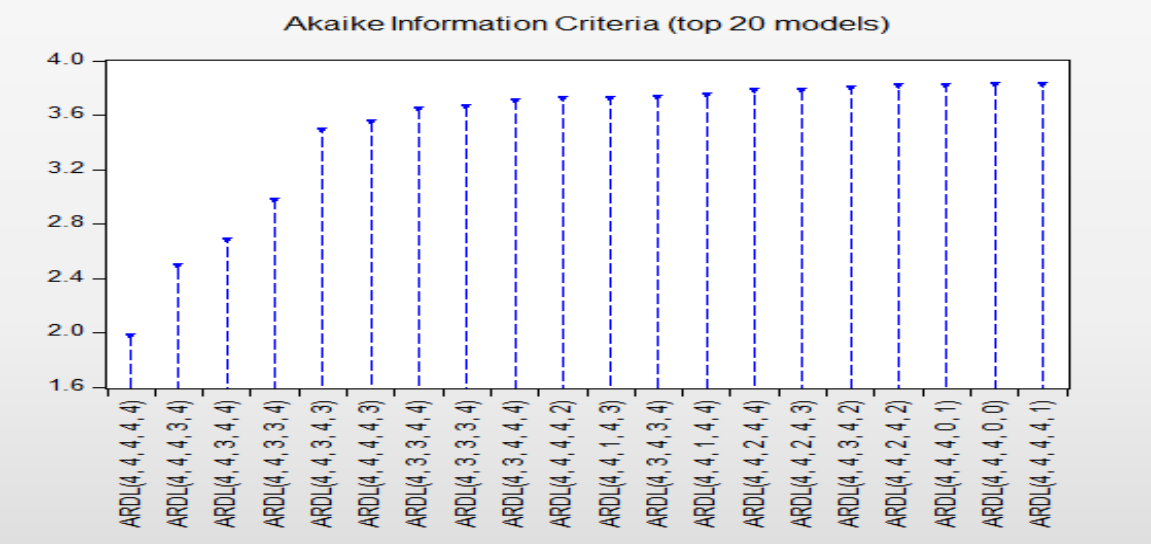

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

بالاعتماد على الشكل رقم (8) وبأخذ أقل قيمة لمعيار (AIC)فإن عدد فتَرات الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(4.4.4.4.4).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود: يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في إطار نموذج الخطأ غير المقيد UECM ، وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية :

Ho: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

H1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (10): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	17.21881	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

نلاحظ أن الإحصائية F المحسوبة تساوي 17.21881 أكبر من القيم الحرجة العظمى I (0)،و I(1) عند مستوى معنوية 10%.5%.2.5%.1% اذ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن متغيرات الدراسة هي متغيرات متكاملة معا وتتحق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 10%.5%.2.5%.1% .

ثالثا: تقدير العلاقة الطويلة وقصيرة الأجل للنموذج: يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة طويلة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
DLDEP	8.009667	1.61700٤	4.95338٤	0.015٤
DLINF				

	-4.08166	0.27843	-14.6593	0.000
DLPIB	19.32716	3.87564	-4.98683	0.015
DLIS	-6.24616	0.93090	-6.70980	0.006
C	0.52523	0.14587	-1.124040	0.0367

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي (LDEP) و (LPIB) معنوية عند مستوى 05% وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يؤثر في مناخ الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة .

إن إشارة معلمة الإنفاق الحكومي تساوي 8.009667 والنمو الاقتصادي 19.32716وموجبين مما يدل على أن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يؤثران بصفة **إجابية** على مناخ الاستثمار في الجزائر في المدى الطويل, بينما نلاحظ أن معلمة التضخم وأسعار الفائدة معنوية عند مستوى 05% و إشارتها سالبة مما يدل على أن التضخم وأسعار الفائدة يؤثران في مناخ الاستثمار بصفة **سلبية** في الجزائر في المدى الطويل .

يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجلCointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)	-6.821359	0.410969	-16.59822	0.0005

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 6.821359- وهي معنوية عند مستوى 05% مما يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة المدى بين المتغيرات المستقلة الانفاق الحكومي والتضخم واسعار الفائدة والنمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار في الجزائر كما ان الية تصحيح الخطأ موجودة فقيمة معامل تصحيح الخطأ وصلت إلى 68.21% وهي تكشف سرعة عودة معدل مناخ الاستثمار إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل .

رابعا: الاختبارات التشخيصية للنموذج: من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

من أجل الكشف عن وجود ارتباط بين الأخطاء فإنه سيتم استعمار اختبار لاغرانش ل-Breusch Godfrey كما يلي :

الجدول رقم (13): نتائج إختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.077062	Prob. F(2,1)	0.9308
Obs*R-squared	3.739184	Prob. Chi-Square(2)	0.1542

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن prob=0.9308>0.05 ومنه نقبل الفرضية H0 والتي تنص على أنه لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

سنعتمد على **اختبار التوزيع الطبيعي** والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

Ho : سلسلة البواقي تبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (14): إختبار توزيع البواقي .

Probability	**0.946966**
Jaque Bera	**0.108984**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

نلاحظ ان إحصائية Jaque Bera تساوي 0.108984 وهي أقل من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما أن Probability الخاصة ب Jaque Bera تساوي 0.946966 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم أي أنا سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

خامسا : اختبار تجانس تباين الأخطاء: من أجل اختبار تجانس الأخطاء سنستعين باختبار ARCH، ونتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.486958	Prob. F(1,26)	0.4915
Obs*R-squared	0.514775	Prob. Chi-Square(1)	0.4731

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول 15 نلاحظ أن prob= 0.4915>0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1 أي أن تباين الأخطاء متجانس.

* من أجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تخلوا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، فإن سأستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة(CUSUM Q) ، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (CUSUM) و (CUSUM Q):

الشكل رقم (09): نتائج إختبار استقرار النموذج

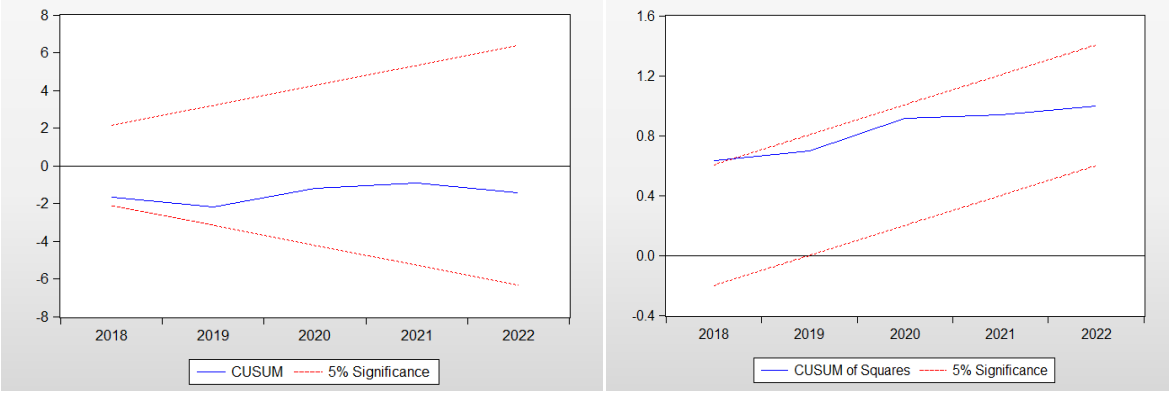

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الشّكل أعلاه نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية5% ، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM Q) ، وبالتّالي يمكن القول بأن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير .

التحليل الاقتصادي للنتائج:

يمكن القول بأنّ النتائج المتحصل عليها في الأجل القصير، والذي يمثله كلّ من سعر الفائدة، والتضخّم، حيث أنهماّ ، يؤثران سلبا على مناخ الاستثمار باعتبار، الارتفاع العام لمستوى الأسعار، والذي من شأنه إحداث الانخفاض على مستوى الطّلب وبالتالي تراجع الاستثمار، إضافة إلى ما يسّمى بالانتاج الوهمي الناتج عن أسعار الفائدة المعتمدة في استثمارات القروض الّقدية، في سوق النقد يؤدي حتما إلى الاختلال على مستوى التوازنات الاقتصادية التي من شأنها تُنفر المستثمر، لكن بتدخل الّدولة عن طريق الاصلاحات الاقتصادية، باستعمال سياساتها النقدية، والمالية عن طريق الانفاق الحكومي(DEP) للرفع من درجة الانتاج الفعلي من جهة، وطرق سحب وطرح النقد للقضاء على مشكل التضخم(INF) من جهة أخرى إضافة إلى سياسات التحكم في أسعار الفائدة (Is)، وإرجاعها إلى نقطة التوازن عن طريق التعامل بسعر فائدة صفري على غرار ما تولدت عنها من ايجابيات لحل أزمة الرهن العقاري 2008 ، كما أقره خبراء الاقتصاد أنذاك، وما لها من أثر ايجابي للحصول على الانتاج الفعلي، وبالتالي الّرفع من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي (PIB)، وبالتالي نحصل على التوازنالاقتصادي على المدى الطويل، وهذا ما يُشاهد في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الاعتماد على تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL ،في دراسة طبيعة العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية و المناخ الاستثماري في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لاستقرارية النموذج فقد أظهرت كل من التمثيلات البيانية، دوال الارتباط الذاتي أن السلاسل الزمنية المستعملة متكاملة من الدرجة I(0) و I(1) مما يمكننا من تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذجARDL

- بعد القيام بتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج والتي كانت(ARDL(4.4.4.4.4 تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test) وأظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في مناخ الاستثماروالمتغير المستقل المتمثل في الإصلاحات الاقتصادية. أوضحت نتائج تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن معدل الإنفاق الحكومي(DEP) والنمو الاقتصادي يؤثر بإيجابية على مناخ الاستثمار(FDI) وفق علاقة طردّية بينما معدل التضخم(INF) واسعار الفائدة (IS) تؤثر بصفة سلبية على مناخ الاستثمار في الجزائر وفق علاقة عكسية.

- أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 68.21% .

- إن معامل تصحيح الخطأ يساوي 6.821359- وإشارته سالبة وهو معنوي إحصائيا وهذا يعني أن إبتعاد مناخ الاستثمار عن التوازن في المدى البعيد يصحح.

- يوجد استقرار للنموذج المدروس و انسجام مابين نتائج المدى الطويل والقصير.

- وفي الأخير أظهرت الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة محل الدراسة .

خاتمة

خاتمة

شهد العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي وأدت في العديد من الأحيان إلى انهيار الأداء الاقتصادي للدول التي مستها، ولكن الدول سرعان ما تحاول تجاوز هذه الأزمات بالعديد من الإجراءات والسياسات في إطار ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية التي مكنتها في كل مرة من تخطي هذه الأزمات والاستفادة منها عبر تفادي وقوعها مرة أخرى أو على الأقل اجتناب آثارها الوخيمة؛ ومع توسع الاقتصاد العالمي وعدم كفاية التمويل الداخلي للدول ظهرت حاجتها للتمويل الدولي عبر القروض الدولية والاستثمارات الأجنبية، ونظرا للتبعات الثقيلة المترتبة عن القروض الدولية لجأت العديد من الدول إلى استقطاب المستثمرين الدوليين لإقامة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر لها التمويل ويساعدها في تحسين مؤشراتها الكلية عبر زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات والمساهمة في تخفيض نسب البطالة.

لهذا تنافست الدول في خلق مناخ جذاب للمستثمرين الأجانب قصد افتكاك أكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وظهرت مؤسسات دولية وإقليمية تمنح المستثمرين المعلومات والبيانات اللازمة حول مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال في كل دولة.

لقد تناولت هذه الّدراسة إشكالية، تأثير الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ، حيث ُوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة الممثّلة للمتغير الأصل و هو الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية مع المتغير التابع الُمثل في مناخ الاستثمار خاصة على المدى الطويل وإن تخللت الفترة باختلال سرعان ما يـُعالج بفضل سياسات التقويم المعتمدة من قبل السلطات المعنية كالسياسات النقدية والمالية كإجراءات اصلاحية ميدانية .

نتائج الدراسة

بالنسبة للجزء النظري:

برامج الإصلاح الاقتصادي لها أهمية كبيرة في تخطي الأزمات التي تمر بها الدولة، وهي تنقسم إلى برامج أصولية مدعومة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وبرامج غير أصولية تقوم بها الدولة دون مساعدة هذه المؤسسات؛ إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية ردة فعل تقوم بها الدول النامية فقط عند حدوث أزمة من أجل الإسراع في تجاوزها أو التخفيف من آثارها، فإن الدول المتقدمة تعتبرها سلوكا دائما ومتواصلا من أجل تطوير اقتصاداتها وتفادي وقوع الأزمات؛ تزايد الاهتمام الدولي بالمناخ الاستثماري خصوصا في السنوات الأخيرة لما

له من أثر مباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولما لهذه الأخيرة من أهمية بالنسبة للدول المضيفة من مساهمة في جلب التمويل لها ومساعدة في تحسين المؤشرات الكلية؛

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 على العديد من المستويات منها البرامج الاستثمارية والإصلاحات القانونية وإنشاء الهياكل الخاصة بدعم وتطوير الاستثمار،وقد ساهمت هذه الإصلاحات إلى حد معتبر في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

كما أدى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 إلى وقف مسيرة الإصلاحات كما تسبب في بعض التراجع في الأداء الاقتصادي للجزائر .

هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار بالجزائر من حيث الأداء بفعل الإصلاحات المنجزة، ولكن الترتيب الجزائري لا يزال قيد التطوير وذلك بإدخال الحداثة المرحلية على مشاريع الاصلاح على مستوى المناخ الاستثماري.

تحتم المؤسسات الدولية التي تعنى بدراسة وتقييم مناخ الاستثمار بالإصلاحات المنجزة في الدول خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين مناخ الاستثمار.

هناك تحسن تدريجي في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ولكن هناك بعض العوائق الإدارية والقانونية التي تحول دون قدوم العديد من المستثمرين الأجانب والتي يجب العمل على إصلاحها.

بالنسبة للجزء التطبيقي:

إنّ تقدير مدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL ، حيث يعتبر هذا النموذج من بين أحدث النماذج القياسية، وقد توصلنا إلى أنّ الاصلاحات الاقتصادية تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر في المدى الطويل..

نتائج اختبار الفرضيات:

أ. بالنسبة **للفرضية الأولى** التي تقول بأن "العديد من البرامج الاصلاحية تبنتها الجزائر تختلف أهدافها بما يتناسب والمناخ الاستثماري للدولة صحيحة ، حسب ما توصلنا إليه من نتائج على أنّ الجزائر أنفقت مبالغ ضخمة من أجل تحسين مناخ الاستثمار إلا أنّ المستثمر المحلي في كثير

من الحالات لا يتبع الامكانات المتاحة محليا للنهوض بالاقتصاد على غرار الاستثمار في القطاع الفلاحي مما تجعل الحاجة إلى المستثمر الأجنبي ؛

ب. بالنسبة **للفرضية الثانية** : التي تقول بأن المناخ الاستثماري في الجزائر تتحكم فيه مجموعة من العوامل. تعتبر صحيحة بحكم ما توصلنا إليه نظريا و تطبيقيا من خلال العلاقة بين مناخ الاستثمار والاصلاحات الاقتصادية من خلال محدداتها التي تمثلها كالانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي فكانت العلاقة النظرية طردية من حيث حركية الاستثمارات ، حيث كان الارتباط وثيق من الناحية التطبيقية نظرا للنتائج المتوصل إليها عن طريق البرنامج القياسي إذ كانت العلاقة ايجابية من حيث هذه الصّلة .

ج.بالنسبة للتضخم وأسعار الفائدة ، كانت النتائج النظرية بفعل متطلبات المستثمر الذي يتحكم فيه المناخ الاستثماري ، حيث أن مستويات التضخم ليست في صالح المستثمرين ، كما أن أسعار الفائدة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي بحكم الأرباح الوهمية التي تنتجها، هذا في الجانب النتظري ، حيث أكدت الدراسة التطبيقية أن المتغيرين السابقين،يرتبطان سلبيا مع مناخ الاستثمارمترجمة بالعلاقة العكسية ، خاصة في المدى القصير وبفضل الاصلاحات المتزامنة يمكن تجاوز هذا الخلل في المدى الطويل.

* بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي تقول بأنه للإصلاحات الاقتصادية دور هام في تجاوز الأزمات الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد وجذب الاستثمارات المباشرة للجزائر" صحيحة، حيث أنّ الدراسة النظرية تؤكد أنّ مناخ الاستثمار يتعرض لاختلالات مرحلية ، بحكم التغيرات المفاجئة للمتطلبات الاقتصادية ، بحكم المنافسة والهيمنة الدولية وبالتالي أثبتت الدراسة أن للاصاح الاقتصادي دور لا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت النتائج بطيئة ، كما أنّ الدراسة التطبيقية أكدت بالأرقام حالة المناخ الاستثماري، قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية المختلفة .

بالنسبة للفرضية الرّابعة والتي تقول بأّنه يرتبط المناخ الاستثماري للجزائر بعلاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بالاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها خلال فترة الدراسة ؛ صحيحة و هذا ما أثبتته الدراسة النظرية من خلال المعطيات الملاحظة ، كما نتائج الدّراسة التّطبيقية أثبتت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين من خلال اختبار الحدود والعلاقة في الأجل الطويل والقصير للّنموذج المختبر .

التوصيات والاقتراحات

- ✓ ضرورة التقّييم الجيد والدقيق لمدى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المنجزة لأهدافها، ومحاولة تصحيح الأخطاء في الإنجاز.
- ✓ ضرورة إجراء إصلاحات متخصصة من أجل تحسين المناخ الاستثماري وذلك باستهداف مختلف المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية في التقييم والعمل عليها.
- ✓ مع بداية تعافي أسعار النفط، ينبغي على الجزائر إعادة الانطلاق في مسيرة الإصلاح الاقتصادي مع الاستفادة من التجارب السابقة.
- ✓ استغلال الامكانات المتاحة والاستثمار فيها والابتعاد عن فخ استثمارات الّدول الأخرى المتحكم فيها.
- ✓ الايمان بأن الجزائر لها امكانيات ضخمة ،تسمح لها بالنهوض رغم الأزمات والدليل الأطماع الأجنبية بشتى أنواعها.
- ✓ خلق ديناميكية فرض الذات ، وعدم الاستهانة بالامكانات الغير مستغلة فعليا.
- ✓ اعتماد سياسات اقتصادية، تسمح بالاكتفاء الذاتي للبلاد،حيث من خلالها تكون الجزائر في أريحية، وتنوع اختياراتها الاستثمارية.

آفاق البحث

موضوع البحث واسع ومتشعب ويمكن التوسع فيه من خلال:

✓دراسات تخص إمكانيات التعاون المغاربي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التقدم على مستوى المجموعات إقليميا؛

✓دراسات لكيفيات الاستفادة من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشروتكون الاستفادة فعلية وتكون حلول مؤقتة لا دائمة للوصول إلى مفهوم الاستقلال الاقتصادي من خلال فرض سلطة الانتاج على الاستيراد،حيث يتأكد في كل مرة أنّ لغة الانتاج الوطني هو الفيصل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1)بن منظور جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1993، ج 2.

2)تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

3)عجة الجيلاني الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

4)عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.

5)مصطفى بشير، الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

6)محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2014 .

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1)بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2016.

2) بن سانية عبد الرحمان الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2013.

3) بن سمينة دلال تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2013.

4) بن صفي الدين عبد الله، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2014.

5) بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2015 .

6) بن عودة حساني، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.

7) بوراوي سعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2008 .

ثالثا: المقالات

1) برحومة عبد الحميد وبرباش عنترة، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمة، العدد 10، 2013.

2) بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004

3) البلبل علي أحمد وعمران محمد مصطفى، الاستثمارات الاجنبية المباشرة التطور المالي، والنمو الاقتصادي شواهد من البلدان العربية، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 06 ماي 2003.

4) بن عومر سنوسي بودية مراد وجميل محمد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر العدد 05 أفريل 2014

5) بن لكحل محمد أمين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 07 ، جانفي 2017.

6) بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

7) حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017.

8) خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصاد (2001 – 2014)(،مجلة الاقتصاد والتنمية) ،جامعة المدية، العدد 07،جانفي 2017 .

9) الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.

رابعا: التقارير

1) تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية من سنة 2000 إلى سنة 2017 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت.

2) تقارير ممارسة أنشطة الأعمال من سنة 2012 إلى سنة 2018 ، مؤسسة دوينغ بيزنس، مجموعة البنك الدولي.

3) البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005.

4) تقارير الاستثمار العالمي من سنة 2002 إلى سنة 2017، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد."

خامسا: القوانين.

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 ، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، 10 أكتوبر 1993.

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، 22 أوت 2001.

3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 فبراير سنة 2008 يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، العدد 15، 16 مارس 2008

4)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.

5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، 03 أوت 2016

سادسا: المواقع الالكترونية

1) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.http://www.andi.dz

2) بوابة الوزير الأول.http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/

3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD/ http://unctad.org/en/)
4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات/http://dhaman.net/ar
5) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال/http://arabic.doingbusiness.org
6) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية./http://acpss.ahram.org.eg/
7) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية./http://www.oecd.org

سابعا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Bryan K. Ritchie, Politics and Economic Reform in Malaysia, Politics of Economic Reform Seminar, Michigan State University, United states of America, 2003.
2. Ross Garnaut And Ligang Song, china: twenty years of economic reform, Published by ANU E Press, Australian National University, Australia, 2012.
3. Oleg Sergeevich SUKHAREV, Institutional Theory Of Economic Reforms: Basic Imperatives, ECOFORUM Journal, Volume 4, Issue 2, 2015.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: تقدير نموذج ARDl

Dependent Variable: DLFDI
Method: ARDL
Date: 05/22/24 Time: 15:29
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLDEP DLINF DLIS DLPIB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLFDI(-1)	-1.722850	0.257399	-6.693310	0.0068
DLFDI(-2)	-0.018458	0.121373	-0.152077	0.8888
DLFDI(-3)	-1.592941	0.214525	-7.425437	0.0051
DLFDI(-4)	-2.487109	0.395777	-6.284112	0.0081
DLDEP	-13.18027	3.437988	-3.833716	0.0313
DLDEP(-1)	-1.565624	4.187834	-0.373851	0.7334
DLDEP(-2)	17.34209	3.947926	4.392708	0.0219
DLDEP(-3)	35.70209	8.735669	4.086933	0.0265
DLDEP(-4)	16.33853	4.622671	3.534434	0.0385
DLINF	-7.287085	1.133239	-6.430316	0.0076
DLINF(-1)	-6.122050	0.830524	-7.371307	0.0052
DLINF(-2)	-7.638219	1.304374	-5.855848	0.0099
DLINF(-3)	-5.093007	1.097322	-4.641305	0.0189
DLINF(-4)	-1.702112	0.437448	-3.891003	0.0301
DLIS	11.80103	3.631782	3.249376	0.0475
DLIS(-1)	-31.94945	7.404982	-4.314589	0.0229
DLIS(-2)	-8.880180	5.146370	-1.725523	0.1829
DLIS(-3)	-23.67576	6.643092	-3.563967	0.0377
DLIS(-4)	10.09702	5.402946	1.868798	0.1584
DLPIB	-14.80227	7.468505	-1.981959	0.1418
DLPIB(-1)	-22.25163	5.410326	-4.112808	0.0260
DLPIB(-2)	-51.17802	12.08782	-4.233851	0.0241
DLPIB(-3)	-48.03249	11.35706	-4.229309	0.0242
DLPIB(-4)	4.426893	2.854360	1.550923	0.2187
C	3.582824	1.211548	2.957228	0.0597

الملحق رقم (02): نتائج تحديد فترات الابطاء المثلى

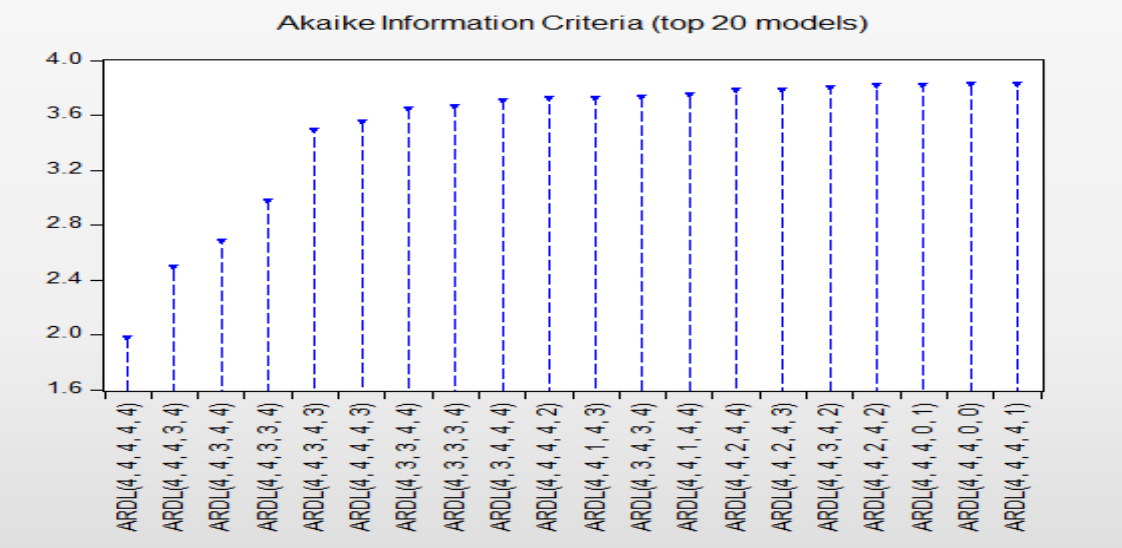

الملحق رقم (03): نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	17.21881	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (04): نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل

1/ الأجل الطويل:

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF	-4.081661	0.278434	-14.65935	0.0007
DLIS	-6.246167	0.930901	-6.709809	0.0068
DLPIB	-19.32716	3.875641	-4.986830	0.0155
DLDEP	8.009667	1.617008	4.953386	0.0158
C	0.525236	0.145879	3.600494	0.0367

EC = DLFDI - (-4.0817*DLINF -6.2462*DLIS -19.3272*DLPIB + 8.0097 *DLDEP + 0.5252)

2/ الأجل القصير:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DLFDI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/24 Time: 14:59
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLFDI(-1))	4.098509	0.269708	15.19609	0.0006
D(DLFDI(-2))	4.080050	0.263606	15.47785	0.0006
D(DLFDI(-3))	2.487109	0.197195	12.61245	0.0011
D(DLINF)	-7.287085	0.478540	-15.22774	0.0006
D(DLINF(-1))	14.43334	0.907094	15.91163	0.0005
D(DLINF(-2))	6.795119	0.513122	13.24269	0.0009
D(DLINF(-3))	1.702112	0.192985	8.819902	0.0031
D(DLIS)	11.80103	1.492518	7.906791	0.0042
D(DLIS(-1))	22.45892	2.547924	8.814596	0.0031
D(DLIS(-2))	13.57874	1.352573	10.03919	0.0021
D(DLIS(-3))	-10.09702	1.405827	-7.182263	0.0056
D(DLPIB)	-14.80227	1.752435	-8.446687	0.0035
D(DLPIB(-1))	94.78362	5.931273	15.98032	0.0005
D(DLPIB(-2))	43.60560	3.295028	13.23375	0.0009
D(DLPIB(-3))	-4.426893	1.503018	-2.945335	0.0603
D(DLDEP)	-13.18027	1.380515	-9.547354	0.0024
D(DLDEP(-1))	-69.38270	4.220506	-16.43943	0.0005
D(DLDEP(-2))	-52.04062	3.205591	-16.23433	0.0005
D(DLDEP(-3))	-16.33853	1.211335	-13.48804	0.0009
CointEq(-1)*	-6.821359	0.410969	-16.59822	0.0005

الملحق رقم 06: نتائج إختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.077062	Prob. F(2,1)	0.9308
Obs*R-squared	3.739184	Prob. Chi-Square(2)	0.1542

الملحق رقم 07: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

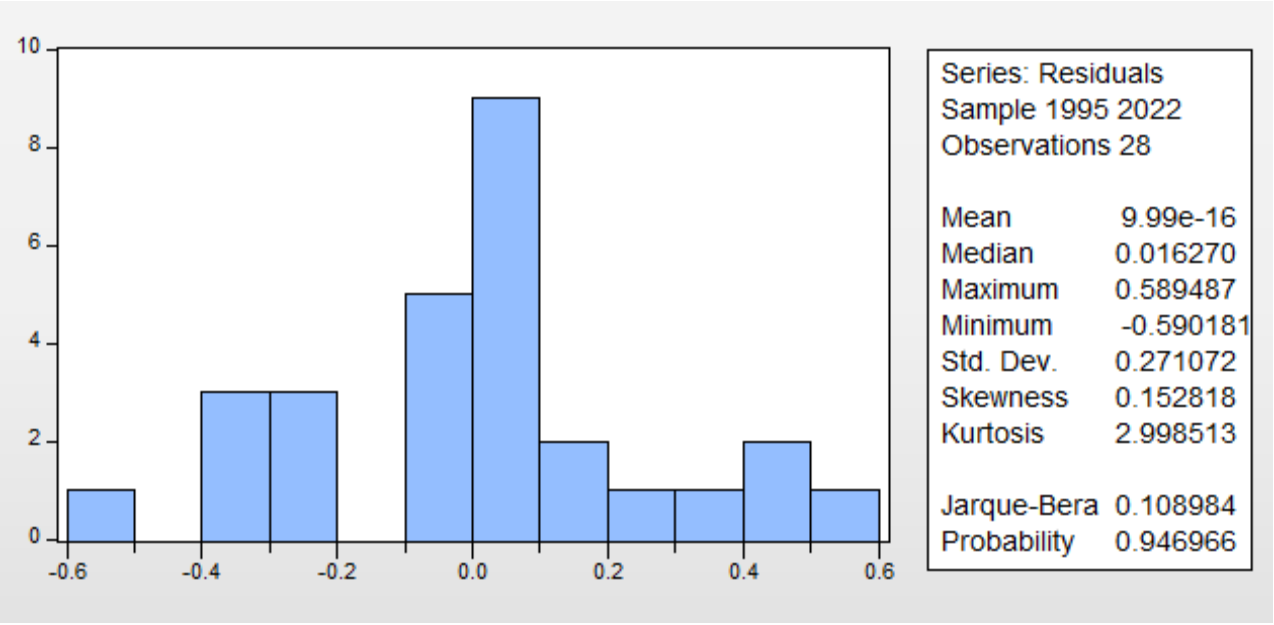

ملخص البحث

الملخص باللغة العربية:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز مكانة الإصلاحات الاقتصادية في تجاوز الأزمات التي تمر بها الدول خاصة الجزائر ودورها الفعال في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة وبالتالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بينت النتائج التحسن النسبي في مناخ استثمارها مع ملاحظة بقائها في مراتب متأخرة نسبيا وعدم سهولة ممارسة الأعمال ما يتطلب منها المسارعة في إجراء إصلاحات متخصصة قصد استهداف المستثمرين الأجانب ومحاولة استقطابهم إلى الجزائر.

وبالاعتماد على المنهج القياسي، وتبعا لنتائج النموذج التي تحصلنا عليها من خلال الاستعانة ببرنامج eviews 10 اقرت النتائج استقرار وتكامل السلاسل من الدرجة الأولى مع وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين .

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات االاقتصادية، الاداء الاقتصادي، استثمار أجنبي مباشر. الازمات الاقتصادية

الملخص باللغة الانجليزية:

In this study, we tried to highlight the role of economic reforms in overcoming the crises that countries are going through, especially Algeria, and their effective role in improving the country's economic performance and thus attracting foreign direct investments. The results showed a relative improvement in its investment climate while noting that it remains in relatively backward ranks and the lack of ease of doing business. This requires it to quickly implement specialized reforms in order to target foreign investors and try to attract them to Algeria.

Relying on the standard approach, and according to the model results that we obtained through the use of the eViews 10 program, the results confirmed the stability and integration of first-order series with the existence of a long-term equilibrium relationship between the two variables .

Keywords: economic reforms, economic performance, foreign direct investment. Economic crises.